مؤتمر ظاهرة التكفير .. الأسباب .. الآثار .. العلاج

المحور ٢ - البحث ٨

الجذور التاريخية لظاهرة التكفير عند المسلمين

د. رشيد بن حسن محمد علي

الأستاذ المشارك بجامعة الملك خالد

كلية الشريعة وأصول الدين، أبها

الجذور التاريخية لظاهرة التكفير عند المسلمين

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه أما بعد:

فإن التكفير غير المنضبط بضوابط الشرع الحنيف ظاهرة قديمة نشأت أول ما نشأت في فجر الإسلام على يد الخوارج الذين كفروا أهل القبلة بالذنوب أو بما يرونه من الذنوب، واستحلوا لذلك دماء المسلمين، فكانوا كما نعتهم المصطفى ﷺ "يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان"(١). ثم وافقهم في الجرأة على التكفير الرافضة حيث كفروا أبا بكر وعمر وعثمان وعامة المهاجرين والأنصار، وكفروا جماهير أمة الإسلام من المتقدمين والمتأخرين، وكان من شنائع هاتين الطائفتين ما يقض المضاجع ويُشيب الرؤوس، وما ذاك إلا بأسباب الجهل بأحكام الدين ودلالات النصوص، اتباع الهوى، والغلو في الدين، ووقوع كثير منهم في شرك الكائدين للإسلام وأهله، مع ما صاحب ذلك من فرط اعتدادهم بأنفسهم، وبما تمليه عليهم عقولهم التي تلاعب بها إبليس، حيث أوقعهم في شراكه، ولبس عليهم بشبهات مصدرها الاستبداد بالرأي، في مقابلة النص واختياره الهوى في معارضة الأمر ﴿ وَمَنْ لَمْ يَجْعَلْ اللَّهُ لَهُ نُوراً فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ ﴾ [٤٠سورة النور].

وقد أحببت أن أسهم ولو – بجهد المقل – في إيضاح الجذور التاريخية لهذه الظاهرة لدى المسلمين من خلال تاريخ هاتين الطائفتين (الخوارج والشيعة)

(١) صحيح مسلم، ترتيب وتبويب محمد فؤاد عبد الباقي، حديث رقم ١٠٦٤، ج٢ ص ٧٤١ ـ ٧٤٢ .

وذلك في ضوء خطة البحث الآتية:

تمهيد.

المبحث الأول: التكفير لدى الخوارج في مطلبين.

- المطلب الأول: نشأة الخوارج.
- المطلب الثاني: قولهم بالتكفير.

المبحث الثاني: التكفير لدى بعض طوائف الشيعة في مطلبين:

- المطلب الأول: نشأة الشيعة.
- المطلب الثاني: قولهم بالتكفير.

الخاتمة .

وسيكون منهج البحث بعون الله هو المنهج الوصفي التحليلي مستنداً على ما ورد من النصوص والنقول والأقوال في هذه المسألة، وتحريرها في ضوء المطالب المتقدمة.

سائلين الله تعالى أن يمدّنا بعونه وتوفيقه، وأن يجعل عملنا خالصاً لوجهه الكريم إنه تعالى سميع قريب مجيب.

تمهيـــــد

يحسن بنا قبل أن نتناول ما نحن بصدده من الحديث عن نشأة كل من فرقتي الخوارج والشيعة وما عرف عنهما من الآراء في التكفير أن نشير إلى ما ورد في تعريف كل منهما في اللغة والاصطلاح.

أولاً: التعريف بالخوارج:

أ ـ التعريف بالخوارج في اللغة:

جاء في لسان العرب مادة " خرج ": الخروج: نقيض الدخول، خرج يخرُج خُروجاً ومَخرجاً، فهو خارج وخَروج وخَرّاج....، وخرجت خوارج فلان إذا ظهرت نجابته، وتوجّه لإبرام الأمور وإحكامها....

والخوارج الحرورية؛ والخارجية " طائفة لزمهم هذا الاسم لخروجهم عن الناس، والخوارج قوم من أهل الأهواء لهم مقالة على حدة[1].

ب ـ التعريف بالخوارج اصطلاحاً:

وأما في الاصطلاح فقد اختلفت الآراء في تعريفهم تبعاً لاختلاف صفاتهم وخصائصهم حيث يضع بعضهم تعريفاً عاماً يشمل الفرقة التاريخية المعروفة، ويشمل غيرها من الفرق التي اشتركت معها في الخروج على الإمام في أي زمان، كما عرفهم بذلك الشهرستاني [ت ٥٤٨هـ] حيث قال: (كل من خرج على الإمام الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجياً، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين؛ أو كان بعدهم على التابعين بإحسان والأئمة في كل زمان)[2].

(١) لسان العرب، ٢، ٢٤٩ ـ ٢٥١، وانظر المعجم الوسيط ١، ٢٢٤ ـ ٢٢٥.

(٢) الملل والنحل، ١، ١١٤.

بينما خصّ بعضهم الخوارج بالطائفة الذين خرجوا على الإمام علي ـ رضي الله عنه ـ في حروراء ومن نشأ منهم بعد ذلك[1].

ج ـ ألقاب الخوارج:

جاء في مقالات الإسلاميين: (وللخوارج ألقاب فمن ألقابهم الوصف بأنهم "خوارج" ومن ألقابهم " الحرورية " ومن ألقابهم " الشراة " و" الحرارية " ومن ألقابهم "المارقة" ومن ألقابهم " المحكمة " وهم يرضون بهذه الألقاب كلها إلا المارقة فإنهم ينكرون أن يكونوا مارقة من الدين كما يمرق السهم من الرمية، والسبب الذي له سمو " خوارج " خروجهم على علي بن أبي طالب، والذي له سموا " محكمة " إنكارهم الحكمين، وقولهم: لا حكم إلا لله، والذي له سموا " حرورية "نزولهم بحروراء في أول أمرهم، والذي له سمو " شراة " قولهم: شرينا أنفسنا في طاعة الله أي بعناها بالجنة)[2].

ثانياً: التعريف بالشيعة:

أ ـ التعريف بهم لغة:

قال الأزهري (ت ٣٧٠هـ) : والشيعة أنصار الرجل وأتباعه، وكل قوم اجتمعوا على أمر فهم شيعة. والجماعة شيع وأشياع .

وقال الجوهري (ت ٤٠٠هـ) تشيّع الرجل أي: (ادعى دعوى الشيعة، وكل قوم أمرهم واحد يتبع بعضهم رأي بعض فهم شيع)[3].

وقال ابن منظور (ت ٧١١): (والشيعة القوم الذين يجتمعون على الأمر، وكل قوم اجتمعوا على أمر فهم شيعة. وكل قوم أمرهم واحد يتبع بعضهم رأي بعض فهم شيع.... والشيعة أتباع الرجل وأنصاره وجمعها شيع، وأشياع

(١) دائرة المعارف الإسلامية ٤٧٠، ٨.

(٢) مقالات الإسلاميين، ص ١٢٧ ـ ١٢٨.

(٣) الصحاح ١٢٤٠، ٣ .

جمع الجمع.... وأصل الشيعة الفرقة من الناس، ويقع هذا على الواحد والإثنين والجمع المذكر والمؤنث بلفظ واحد[1].

ب ـ تعريف الشيعة اصطلاحاً:

١ ـ في مصادر الشيعة:

يعرف شيخ الشيعة سعد بن عبدالله القمي (٣٠١هـ) الشيعة بقوله:(هم فرقة علي بن أبي طالب المسمون شيعة علي في زمان النبي –ﷺ – وبعده، معروفون بانقطاعهم إليه والقول بإمامته)[2].

ويوافقه على ذلك شيخهم الحسن بن موسى النونجتي (ت بعد٣٠٠هـ)[3].

ويرى الشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ) وهو من أعلام الشيعة الإمامية أن لفظ الشيعة إذا أدخل فيه علامة التعريف فهو على التخصيص لا محالة لأتباع أمير المؤمنين صلوات الله عليه على سبيل الولاء والاعتقاد بإمامته بعد الرسول صلوات الله عليه وآله بلا فصل)[4].

٢ ـ في غير المصادر الشيعية:

وأما في المصادر غير الشيعية التي عنيت بدراسة الفرق فيعرفهم الأشعري في كتابه مقالات الإسلاميين بقوله: (إنما قيل لهم: الشيعة لأنهم شايعوا علياً – رضوان الله عليه – ويقدمونه على سائر أصحاب رسول الله – ﷺ –) [5].

وعرفهم ابن حزم (ت ٤٥٦هـ) بقوله: (ومن وافق الشيعة في أن علياً – رضي الله عنه – أفضل الناس بعد رسول الله – ﷺ – وأحقهم بالإمامة وولده

(١) لسان العرب ١٨٨، ٨ ـ ١٨٩..
(٢) المقالات والفرق ص ٣..
(٣) فرق الشيعة ١٧، ٢.
(٤) أوائل المقالات ٢ ـ ٤.
(٥) مقالات الإسلاميين ص ٥

من بعده فهو شيعي، وإن خالفهم فيما عدا ذلك مما اختلف فيه المسلمون، فإن خالفهم فيما ذكرنا فليس شيعياً)[1].

ويختار هذا التعريف بعض الروافض ويعتبره من أدق التعاريف للشيعة فيقول: (ومما حدانا إلى تفضيل تعريف ابن حزم أن الاعتراف بأفضلية الإمام علي ـ رضي الله عنه ـ على الناس بعد رسول الله، وأنه الإمام والخليفة بعده، وأن الإمامة في ذريته هو أس التشيع وجوهره)[2].

وأما الشهرستاني (ت ٥٤٨) فيعرفهم بقوله: (الشيعة هم الذين شايعوا علياً رضي الله عنه على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصية، إما جلياً وإما خفياً، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده وإن خرجت فبظلم من غيره، أو بتقية من عنده، وقالوا: ليست الإمامة قضية مصلحية تناط باختيار العامة، وينتصب الإمام بنصبهم، بل هي قضية أصولية، وهي ركن الدين، لا يجوز للرسل عليهم الصلاة والسلام إغفاله وإهماله، ولا تفويضه إلى العامة وإرساله، يجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيص، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوباً عن الكبائر والصغائر، والقول بالتولي والتبري قولاً وفعلاً، وعقداً، إلا في حال التقية، ويخالفهم بعض الزيدية في ذلك)[3].

التعريف الراجح:

ويرجح الباحث الدكتور ناصر القفاري وهو من له عناية متميزة بدراسة أصول مذهب الشيعة الإمامية أن تعريف الشيعة مرتبط أساساً بأطوار نشأتهم، ومراحل التطور العقدي لهم، ذلك أن الملحوظ أن اعتقاد الشيعة وأفكارها في تغيّر وتطور مستمر، فالتشيع في العصر الأول غير التشيع فيما

(١) الفصل بهامشه الملل والنحل، ٢،٨٩ ـ ٩٠.

(٢) انظر تاريخ الإمامية: عبدالله فياض، ص ٣٣.

(٣) الملل والنحل ١٤٦،١ ـ ١٤٧.

بعده، ولهذا كان في الصدر الأول لا يسمى شيعياً إلا من قدم علياً على عثمان، ولذلك قيل: شيعي وعثماني، فالشيعي من قدّم علياً على عثمان، والعثماني من قدم عثمان على علي. وهم وإن سموا بالشيعة فهم من أهل السنة لأن مسألة عثمان وعلي ليستا من الأصول التي يُضلل المخالف فيها، وإن استقر أمر أهل السنة على تقديم عثمان[1].

ثم نبه إلى ما يُلحظ على تعريفات الشيعة الواردة في معظم كتب المقالات من أنها دأبت على القول في التعريف للشيعة الأمامية بأنهم أتباع علي.... الخ، قال: وهذا يؤدي إلى نتيجة خاطئة تخالف إجماع الأمة كلها. هذه النتيجة هي أن يكون علي شيعياً يرى ما يراه الشيعة فيه وفي بنيه، ولذلك لا بد من وضع قيد واحتراز في التعريف رفعاً للإبهام فيقال: هم الذين يزعمون اتباع علي، حيث أنهم لم يتبعوا علياً على الحقيقة، وليس أمير المؤمنين على ما يعتقدون. أو يقال: بأنهم المدّعون التشيع لعلي، أو الرافضة، ولذلك عبر عنهم بعض أهل العلم بقوله: " الرافضة المنسوبون إلى شيعة علي[2]". فهم أيضاً ليسوا على منهج شيعة علي المتبعين له، بل هم أدعياء ورافضة[3].

(١) أصول مذهب الشيعة الإمامة ١،٦٤ بتصرف..

(٢) منهاج السنة النبوية ٣٨٩،٣..

(٣) أصول مذهب الشيعة الإمامية ١،٦٨ ـ ٦٩.

المبحث الأول
التكفير لدى الخوارج

المطلب الأول
نشأة الخوارج

اختلفت آراء الباحثين والمؤرخين حول أصل النشأة لطائفة الخوارج في الإسلام، وسنورد أهم الآراء التي قيلت في ذلك والراجح منها.

الرأي الأول: " **رجوع النسبة إلى عهد النبي** – ﷺ – "

ويستند أصحاب هذا القول إلى ما رواه البخاري ومسلم وغيرهما في ذلك

فقد روى مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري قال: بعث علي رضي الله عنه وهو باليمن بذهبة في تربتها إلى رسول الله – ﷺ – فقسمها رسول الله – ﷺ – بين أربعة نفر: الأقرع بن حابس الحنظلي، وعُيينة بن بدر الفزاري، وعلقمة بن عُلاثة العامري، ثم أحد بني كلاب، وزيد الخير الطائي، ثم أحد بني نبهان. قال: فغضبت قريش. فقالوا: أيعطي صناديد نجد ويدعنا ؟ فقال رسول الله – ﷺ – " إني إنما فعلت ذلك لأتألفهم " فجاء رجل كث اللحية مشرف الوجنتين. غائر العينين ناتئ الجبين، محلوق الرأس. فقال: اتق الله. يا محمد ! قال: فقال رسول الله ﷺ " فمن يطع الله إن عصيته ! أيأمنني على أهل الأرض ولا تأمنوني " قال: ثم أدبر الرجل. فأستأذن رجل من القوم في قتله، (يرون أنه خالد ابن الوليد) فقال: رسول الله ﷺ: " إن من ضئضئ هذا قوماً يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم. يقتلون أهل الإسلام. ويدعون أهل الأوثان يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرميّة. لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل

عاد"[1].

قال النووي – رحمه الله – (ت ٦٧٧هـت) في شرحه (قوله ﷺ " إن من ضئضئ هذا قوما " هو بضادين معجمتين مكسورتين وآخره مهموز، وهو أصل الشيء وهكذا هو في جميع نسخ بلادنا ن وحكاه القاضي عن الجمهور وعن بعضهم أن ضبطه بالمعجمتين والمهملتين جميعاً، وهذا صحيح في اللغة قالوا: ولأصل الشيء أسماء كثيرة منها الضئضئ بالمعجمتين والمهملتين)[2]

وليس المراد هنا – والله أعلم – أنهم سيكونون من ذريته وإنما ا المراد أنهم على شاكلته وصفته، قال الحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤هـ): (وليس المراد به أنه يخرج من صلبه ونسله، لأن الخوارج الذين ذكرنا لم يكونوا من سلالة هذا، بل ولا أعلم أحداً منهم من نسله، وإنما المراد " من ضئضئ هذا " أي من شكله وعلى صفته فعلاً وقولاً والله أعلم)[3].

وقد ورد أن هذا الرجل الذي خاطب النبي – ﷺ – هو عبدالله بن ذي الخويصرة وأنه من بني تميم، فقد روى البخاري في صحيحه عن أبي سعيد قال: (بينا النبي ﷺ يقسم جاء عبدالله بن ذي الخويصرة التميمي فقال: اعدل يا رسول الله، فقال: ويلك ومن يعدل إذا لم أعدل ؟ قال عمر بن الخطاب: دعني أضرب عنقه، قال: دعه فإن له أصحاباً يحقر أحدكم صلاته مع صلاته وصيامه مع صيامه يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، ينظر في قُذذه فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر إلى نصله فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر إلى رِصافه فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر إلى نضيّه فلا يوجد فيه شيء،

(١) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، حديث رقم ١٠٦٤، ج٢،٧٤١ ـ ٧٤٢.

(٢) انظر شرح النووي على صحيح مسلم ٧،١٦٢، ولسان العرب ١،١١٠..

(٣) البداية والنهاية ١٠،٦١٨.

قد سبق الفرث والدم، آيتهم رجل إحدى يديه، أو قال ثدييه، مثل ثدي المرأة، أو قال: مثل البضعة تَدردرُ يخرجون على حين فرقة من الناس.

قال أبو سعيد: أشهد سمعت من النبي ﷺ، وأشهد أن علياً قتلهم وأنا معه، جيء بالرجل على النعت الذي نعته النبي ﷺ قال: فنزلت فيه ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ ﴾ [٥٨ سورة التوبة][(١)].

وتشير بعض المصادر إلى أن ذا الخويصرة هذا هو حرقوص بن زهير السعدي الذي ذكره الطبري في الصحابة وذكر أنه كان له في فتوح العراق أثر، وأنه الذي افتتح سوق الأهواز ثم كان مع علي في حروبه ثم صار مع الخوارج فقتل معهم[(٢)].

قال ابن حجر: (وزعم بعضهم أنه ذو الثدية.... وليس كذلك)[(٣)].

وذهب ابن الجوزي إلى أنه (أول خارجي في الإسلام، وآفته أنه رضي برأي نفسه، ولو وقف لعلم أنه لا رأي فوق رأي النبي ﷺ)[(٤)] وقد استشكل ما رواه الإمام أحمد في مسنده وغيره من أن ذا الخويصرة. هو الذي اعترض على النبي ﷺ بقوله: " لم أرك عدلت " في قسمة غنائم حنين[(٥)]. وهذه القسمة لغنائم حنين روى قصتها مسلم في صحيحه عن جابر رضي الله عنه، ولم يصرح فيها باسم المعترض[(٦)].

ومن المعلوم تفاوت الحدثين في زمان وقوعهما، فإن حديث جابر عند مسلم

(١) أخرجه البخاري بصحيحه بشرحه الفتح، كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب ترك قتال الخوارج للتألف، حديث ٦٩٣٣ ج١٢،٢٩٠.

(٢) انظر الإصابة بهامشه الاستيعاب ١،٣٢٠ وفتح الباري ١٢،٢٩٢.

(٣) انظر فتح الباري.١٢،٢٩٢.

(٤) تلبيس إبليس ص ٩٠.

(٥) مسند الإمام أحمد، حديث رقم ٧٠٣٨، ج١١،٦١٣ ـ ٦١٤ وحسن إسناده المحقق.

(٦) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، حديث ١٠٦٣ ج٢،٧٤٠..

يحكي قصة قسمته الغنائم في حنين، وقد كان ذلك عند منصرفه ﷺ من الجعرانة وكان ذلك في ذي القعدة سنة ثمان، وكان قسمة النبي ﷺ فيها فضة كانت في ثوب بلال وكان يعطي كل من جاء منها، والقصة التي في حديث أبي سعيد كانت بعد بعث علي إلى اليمن وكان ذلك في سنة تسع وكان المقسوم فيها ذهباً خصّ به أربعة، قال ابن حجر: (فهما قصتان في وقتين اتفق في كل منهما إنكار القائل، وصرح في حديث أبي سعيد أنه ذو الخويصرة التميمي، ولم يسمّ القائل في حديث جابر، ووهم من سمّاه ذا الخويصرة ظاناً اتحاد القصتين، ووجدت لحديث جابر شاهداً من حديث عبدالله بن عمر و بن العاص عن النبي ﷺ أنه أتاه رجل يوم حنين وهو يقسم شيئاً فقال: يا محمد اعدل ولم يسم الرجل أيضاً، وسماه محمد بن إسحاق بسند حسن عن عبدالله بن عمر، وأخرجه أحمد والطبري أيضاً ولفظه " أتى ذو الخويصرة التميمي رسول الله ﷺ وهو يقسم الغنائم بحنين، فقال: يا محمد " فذكر نحو الحديث المذكور فيمكن أن يكون تكرر ذلك منه في الموضعين عند قسمة غنائم حنين وعند قسمة الذهب الذي بعثه علي) [1].

(وقد كان حرقوص هذا أحد الرؤوس التي دبرت الفتنة وشاركت في المؤامرة ضد الخليفة عثمان، إذ كان يقود ثوار البصرة، كما أنه كان من قادة الخوارج الذين انشقوا على علي بن أبي طالب، بعد معركة صفين وكان من أشدّ الخوارج على علي – رضي الله عنه – وجادل علياً لقبوله التحكيم الذي اعتبره خطيئة وذنباً، وطالب علياً بالتوبة منه، وكان حرقوص مع الخوارج الذين قاتلهم علي وقتل في معركة النهروان سنة سبع وثلاثين) [2].

الرأي الثاني: السبئية:

(١) انظر فتح الباري ٢٩١، ١٢.

(٢) دراسة عن الفقر في تاريخ المسلمين ـ الخوارج والشيعة، ص ٥٥. وانظر تاريخ الطبري، ٧٢، ٥.

يذهب بعض كتاب الفرق والمؤرخين إلى أن للسبئية بزعامة عبدالله بن سبأ[1]. أثراً ظاهراً في نشأة الخوارج مستندين في ذلك إلى روايات أوردها الطبري (ت ٣١٠هـ) ذكر فيها أن بعضاً من زعماء الخوارج اشتركوا في مقتل عثمان رضي الله عنه وأن كثيراً ممن كان مع علي رضي الله عنه في موقعة الجمل بذلوا جهوداً مضنية لإثارة الفتنة وعدم الصلح بين الفريقين حتى لا يؤاخذوا على اشتراكهم في مقتل عثمان رضي الله عنه[2]. ومما يعضد القول بهذا ما نقل عن بعضهم من الثناء على قتلة عثمان رضي الله عنه.

فهذا رأس الأزارقة نافع بن الأزرق لم يكتف بالخروج على عثمان بل ورد في سياق كلامه مدح قاتليه ففي كتابه إلى عبدالله بن الزبير يقول (وقد حضرت عثمان يوم قتل، فلعمري لئن كان قتل مظلوماً لقد كفر قاتلوه وخاذلوه، وإن كان قاتلوه مهتدين ـ وإنهم لمهتدون ـ لقد كفر من تولاه ونصره)[3].

ويشير بعض الباحثين إلى: (أن العلائق الوثيقة الخطيرة بين رؤوس الخوارج الأول وبين ابن سبأ وأنصاره تجعلنا نميل إلى أن حركة الخوارج قد نمت وترعرعت في أحضان السبئية، وأنها إحدى ولائدها التي كانت تعمل في الظلام حتى تهيأت لها الفرصة المواتية، فخرجت إلى ميدان العمل العلني بعد التحكيم. وأما ما لاحظه فلهوزن من أن الخوارج كانوا يشنعون على خصومهم من الشيعة ويرمونهم بالسبئية، فقد كان ذلك بعد أن تمّ الطلاق

(١) عبدالله بن سبأ رأس الطائفة السبئية، كانت تقول بإلوهية علي رضي الله عنه، أصله من اليمن، كان يهودياً وأظهر الإسلام، دخل دمشق أيام عثمان، وأخرجه أهلها، فجهر ببدعته بمصر، وكان يقول بالرجعة، انظر (لسان الميزان ٢٨٩، ٣، الأعلام ٨٨، ٤).

(٢) تاريخ الأمم والملوك ٦٤٧، ٢، وانظر أثر الخوارج في الفكر الإسلامي، ص ٥٨ ـ ٥٩..

(٣) العقد الفريد ٢١١، ٢.

الحاسم بين الفريقين وبخاصة حين رضي شيعة علي بمقاتلة الخوارج تحت راية الأمويين)[1].

الرأي الثالث: حادثة التحكيم:

يذهب كثير من مؤرخي الفرق إلى أن حادثة التحكيم كانت السبب الرئيس في ظهور الخوارج. وتتلخص قصة التحكيم في أنه لما اشتد القتال بين جيش علي رضي الله عنه وجيش معاوية في صفين ـ (موضع بقرب الرقة على شاطىء الفرات) ـ وكانت الغلبة لجيش العراق، رُفعت المصاحف من أهل الشام، ودعوا إلى الصلح وتفرقوا على أن تجعل كل طائفة أمرها إلى رجل، حتى يكون الرجلان يحكمان بين الفريقين بالحق، فكان من جهة علي أبو موسى الأشعري رضي الله عنه، ومن جهة معاوية عمرو بن العاص رضي الله عنه، فاجتمعا في عصبة كريمة من الناس. فقال عمرو لأبي موسى الأشعري: ما ترى في هذا الأمر. قال: أرى أنه في النفر الذين توفي رسول الله ﷺ وهو عنهم راضٍ. قال: فأين تجعلني أنا ومعاوية ؟ قال: إن يُستعن بكما ففيكما معونة، وإن يُستغن عنكما فطالما استغنى أمر الله عنكما. قال: فكانت هي التي فتل معاوية منها نفسه[2].

وقد ذكر ابن كثير رحمه الله [ت ٧٧٤هـ] أنه جاء في كتاب المصالحة والتحكيم ما نصه: (هذا ما تقاضى عليه علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان، قاضى علي على أهل العراق ومن معهم من شيعتهم والمسلمين، وقاضى معاوية على أهل الشام ومن كان معه من المؤمنين والمسلمين أنا ننزل عند حكم الله وكتابه، ونحيي ما أحيا الله، عز وجل، ونميت ما أمات الله، فما وجد الحكمان في كتاب الله ـ وهما أبو موسى الأشعري وعمرو بن

(١) الخوارج في العصر الأموي، ٥٩، وانظر الخوارج والشيعة لفلهوزن، ص ٢٥..

(٢) انظر العواصم من القواصم، ١٤٠، ١ـ ١٤٣.

العاص ـ عملا به، وما لم يجدا في كتاب الله فالسنة العادلة الجامعة غير المفرقة، ثم أخذ الحكمان من علي ومعاوية من الجندين العهود والمواثيق على أنهما آمنان على أنفسهما وأهليهما، والأمة لهما أنصار على الذي يتقاضيان عليه ويتفقان، وعلى المؤمنين والمسلمين من الطائفتين كليهما عهد الله وميثاقه أنهم على ما في هذه الصحيفة، وأجلا القضاء إلى رمضان، وإن أحبا أن يؤخرا ذلك على تراض منهما، وكتب في يوم الأربعاء لثلاث عشرة دخلت من صفر سنة سبع وثلاثين على أن يوافي علي ومعاوية موضع الحكمين بدومة الجندل في رمضان، ومع كل واحد من الحكمين أربعمائة من أصحابه فإن لم يجتمعا لذلك اجتمعا في العام المقبل بأذرح)[1].

ثم ذكر ابن كثير أن الأشعث بن قيس مر على ملأ من بني تميم فقرأ عليهم الكتاب فقام عليه عروة بن أدية (وهي أمه) ـ وهو عروة بن حدير من بني ربيعة بن حنظلة فقال: أتحكمون في دين الله الرجال ثم ضرب بسيفه عجز دابة الأشعث فغضب الأشعث وقومه، وجاء الأحنف بن قيس وجماعة من رؤساء بني تميم يعتذرون إلى الأشعث من ذلك..... قال ابن كثير: (وقد أخذ هذه الكلمة من هذا الرجل طوائف من أصحاب علي من القراء وقالوا: إن الحكم إلا لله فسموا المحكمية)[2].

قال ابن كثير رحمه الله: (والحكمان كانا من خيار الصحابة.... وإنما نصبا ليصلحان بين الناس، ويتفقا على أمر فيه رفق بالمسلمين، وحقن لدمائهم، وكذلك وقع. ولم يضل بسببهما إلا فرقة الخوارج حيث أنكروا على الأميرين التحكيم، وخرجوا عليهما وكفروهما)[3].

(١) البداية والنهاية ٧، ٣٠٧، وانظر الكامل في التاريخ ٣، ١٦٣.

(٢) البداية والنهاية ٧، ٣٠٨.

(٣) البداية والنهاية ٦، ٢٤١.

وقد ذكر المنصفون أن ما جرى بين علي ومعاوية رضي الله عنهما كان مبنياً على اجتهاد كل من الفريقين في إصابة الحق فمجتهد مخطئ ومجتهد مصيب

قال الغزالي ـ رحمه الله ـ (ت ٥٠٥هـ): (واعتاد أهل السنة تزكية جميع الصحابة والثناء عليهم كما أثنى الله سبحانه وتعالى ورسوله ﷺ. وما جرى بين معاوية وعلي رضي الله عنهما كان مبنياً على الاجتهاد لا منازعة من معاوية في الإمامة، إذ ظنّ علي رضي الله عنه أن تسليم قتلة عثمان مع كثرة عشائرهم واختلاطهم بالعسكر يؤدي إلى اضطراب أمر الإمامة في بدايتها فرأى التأخير أصوب، وظنّ معاوية أن تأخير أمرهم مع عظم جنايتهم يوجب الإغراء بالأئمة ويعرض الدماء للسفك. وقد قال أفاضل العلماء: كل مجتهد مصيب. وقال قائلون: المصيب واحد، ولم يذهب إلى تخطئة علي ذو تحصيل أصلاً)[1].

وقال ابن تيمية – رحمه الله – [ت ٧٢٨هـ] : (ومعاوية لم يدع الخلافة، ولم يبايع له بها حين قاتل علياً، ولم يقاتل على أنه خليفة، ولا أنه يستحق الخلافة، ويقرون له بذلك، وقد كان معاوية يقر بذلك لمن سأله عنه، ولا كان معاوية وأصحابه يرون أن يبتدوا علياً وأصحابه بالقتال، ولا يعلوا.

بل لما رأى علي رضي الله عنه وأصحابه أنه يجب عليهم طاعته ومبايعته، إذ لا يكون للمسلمين إلا خليفة واحد، وأنهم خارجون عن طاعته يمتنعون عن هذا الواجب، وهم أهل شوكة رأى أن يقاتلهم حتى يؤدوا هذا الواجب فتحصل الطاعة والجماعة.

وهم قالوا: إن ذلك لا يجب عليهم، وأنهم إذا قوتلوا على ذلك كانوا

(١) إحياء علوم الدين ١١٥، ١.

مظلومين، قالوا: لأن عثمان قتل مظلوماً باتفاق المسلمين، وقتلته في عسكر علي، وهم غالبون لهم شوكة، فإذا بايعنا ظلمونا واعتدوا علينا. وعلي لا يمكنه دفعهم، كما لم يمكنه الدفع عن عثمان، وإنما علينا أن نبايع خليفة يقدر على أن ينصفنا ويبذل لنا الإنصاف.

وكان في جهال الفريقين من يظن بعلي وعثمان ظنوناً كاذبة، برأ الله منها علياً وعثمان، كأن يظن بعلي أنه أمر بقتل عثمان، وكان علي يحلف وهو البار الصادق بلا يمين أنه لم يقتله، ولا رضي بقتله، ولم يمالىء على قتله، وهذا معلوم بلا ريب من علي رضي الله عنه ـ فكان أناس من محبي علي ومن مبغضيه يشيعون ذلك عنه: فمحبوه يقصدون بذلك الطعن على عثمان بأنه كان يستحق القتل، وأن علياً أمر بقتله، ومبغضوه يقصدون بذلك الطعن على علي، وأنه أعان على قتل الخليفة المظلوم الشهيد، الذي صبر نفسه ولم يدفع عنها، ولم يسفك دم مسلم في الدفع عنه، فكيف في طلب طاعته ؟! وأمثال هذه الأمور التي يتسبب بها الزائغون على المتشيعين العثمانية، و العلوية.

وكل فرقة من المتشيعين مقرة مع ذلك بأنه ليس معاوية كفئا لعلي بالخلافة، ولا يجوز أن يكون خليفة مع إمكان استخلاف علي رضي الله عنه؛ فإن فضل علي وسابقيته، وعلمه ودينه، وشجاعته، وسائر فضائله: كانت عندهم ظاهرة معروفة، كفضل إخوانه أبي بكر وعمر، وعثمان، وغيرهم رضي الله عنهم)[1].

الرأي الرابع: القراء:

تناول بعض الباحثين أمر القراء ومدى علاقتهم بنشأة الخوارج، ولعل الباعث على هذا هو ما اشتهر عن الخوارج من تسميتهم بالقراء لكثرة

(١) مجموع الفتاوى ٧٢، ٣٥ _ ٧٣

اجتهادهم في القراءة[1].غير أن توهم أن عنايتهم بالقرآن كانت الباعث على خروجهم وهم بعيد من أوهام المتناولين لتفسير ظاهرة الخوارج، وممن ذهب إلى ذلك بعض المستشرقين من أمثال فلهوزن [ت ١٩١٨م] حيث نقل: أنهم كانوا يغشون الجماهير ويؤثرون فيها حتى صارت لهم الكلمة العليا بين ثوار الكوفة، ووقعت عليهم بذلك تهمة قتل عثمان كما يرى أنهم كانوا في طليعة المحاربين في معارك اليمامة والجمل وصفين، ثم يخلص إلى القول: (فعلى المرء الإقرار بإمكان أن يكون هؤلاء هم التربة التي نبتت فيها الخوارج)[2].

وهذه الرؤية منقوضة بواقع الحال الذي كان عليه أكابر القراء حيث أنهم عدلوا عن الحرب قبل نشوبها[3]، كما أن كثيرين منهم عادوا إلى راية علي رضي الله عنه بعد ما تكشفت لهم أهداف زعمائهم يوم النهروان[4]. ومهما اختلفت الآراء حول هذه القضية الدقيقة الغامضة كما يقول بعض الباحثين: (فإنه يمكن القول: أن هؤلاء الناس الذين أخذوا اسمهم من كثرة تعاطيهم بالقرآن وحفظه وتدريسه، والذين لبسوا البرانس للدلالة على الصبغة الدينية التي يمثلونها في حياتهم العامة، لم يشكلوا كتلة سياسية أو دينية خاصة بهم، ولكن في الوقت ذاته لا نستطيع أن ننكر أن كثيراً من هؤلاء الناس قد انساقوا في تيار الثورة على عثمان، وأن آخرين منهم قد جرفتهم دعوة الخوارج، في بدء أمرها، خصوصاً وأن بعض زعماء الخوارج يوم النهروان كانوا من أصحاب الرأي فيهم. لكن بعد خروج الحرورية على علي وظهور هويتهم السياسية والفكرية، لم يعد من الجائز القول بأن الخوارج كانوا من

(١) المسند ٢،٤٨٥، فتح الباري ١٢،٢٨٣، وانظر قضية التحكيم في موقعة صفين ٢٧، ٣٠.
(٢) لخوارج والشيعة ٢١ ـ ٢٢ .
(٣) الأخبار الطوال ١٦٥.
(٤) الأخبار الطوال ٢١٠.

طبقة القراء. فقراء المهاجرين والأنصار – كما سبق وعلمنا – اعتزلوا الاقتتال بين المسلمين قبل صفين – كما أن قراء البصرة وغيرهم من القراء سيتولون بأنفسهم محاربة الخوارج فيما بعد، وفي أواخر العصر الأموي نجد أبا حمزة الخارجي يحمل بعنف على قراء المدينة، وذلك حين يتهمهم بتضليل المسلمين وخداعهم)[1].

ويمكن القول بأن هؤلاء القراء هم ممن سار في ركاب الخوارج وكثّر سوادهم في بداياتهم وكانوا أهل زهد وعبادة غير أنهم كما قال أبن حجر رحمه الله [ت ٨٥٢هـ] (كانوا يتأولون القرآن على غير المراد منه، ويستبدون برأيهم ويتنطعون في الزهد والخشوع)[2]. فكانوا بذلك موضع استغلال الخوارج مستثيرين عواطفهم وحماستهم وغفلتهم.

الرأي الخامس: المطالبة بدم عثمان رضي الله عنه:

ومن الأقوال البعيدة في بيان أصل نشأتهم ما عزاه ابن حجر–رحمه الله – [ت ٨٥٢هـ] إلى الرافعي في الشرح الكبير[3] من أن أصل بدعتهم أنهم خرجوا على علي رضي الله عنه حيث اعتقدوا أنه يعرف قتلة عثمان رضي الله عنه، ويقدر عليهم ولا يقتص منهم لرضاه بقتله أو مواطأته إياهم، قال ابن حجر رحمه الله: (كذا قال وهو خلاف ما أطبق عليه أهل الأخبار فإنه لا نزاع عندهم أن الخوارج لم يطلبوا بدم عثمان بل كانوا ينكرون عليه أشياء ويتبرءون منه)[4].

(١) الخوارج في العصر الأموي ٣٣ ـ ٣٤.

(٢) فتح الباري ١٢، ٢٨٣.

(٣) وهو المعروف بفتح العزيز شرح الوجيز للرافعي، ولم أقف على هذا الكلام المنسوب إليه في المطبوع حيث لم يتجاوز ما طبع منه أبواب الإجارة.

(٤) فتح الباري ١٢، ٢٨٣.

الرأي السادس: المختار:

والذي يترجح القول به هو أن أصل هذه الطائفة حدث على عهد النبي ﷺ علي يد ذي الخويصرة (حرقوص بن زهير السعدي) غير أن الخوارج لم يظهروا كجماعة إلا بعد حادثة التحكيم حيث فارقوا الجماعة وانحازوا إلى حروراء وعينوا شبث بن ربعي التميمي ليكون أميراً عليهم للقتال، وجعلوا عبدالله بن الكواء اليشكري أميراً للصلاة.... وكان الذي نقموا على علي رضي الله عنه أموراً ثلاثة:

أولها: أنه بقبوله التحكيم قد حكم الرجال في أمر الله والله تعالى يقول: ﴿ إِنْ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ ﴾ [يوسف ٤٠] وكان عليه أن يستمر في القتال حتى يظهر حكم الله.

وثانيها: أنه قاتل أصحاب " الجمل " وقتلهم غير أنه لم يسبهم ولم يأخذ غنائمهم، بل نهى عن قتل مدبرهم، والإجهاز على جريحهم وغنيمة أموالهم وذراريهم، قالوا: وليس في كتاب الله إلا مؤمن أو كافر فإن كان هؤلاء مؤمنين لم يحل قتالهم، وإن كانوا كفاراً أبيحت أموالهم.

والثالث: أن علياً بقبوله التحكيم قد محا نفسه من إمرة المؤمنين، وعندهم أنه إن لم يكن أميراً للمؤمنين فإنه أمير للكافرين... والله أعلم[1].

(١) انظر مسند الإمام أحمد، حديث رقم ٣٢٤٣، ج٧، ٢٦٩، ومصنف عبد الرزاق برقم ١٨٦٧٨ ج ١٠، ١٥٧ ـ ١٦٠، والمستدرك للحاكم ٦، ٢٦٣ وقال حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وانظر: تاريخ الإسلام ١، ٤٧٦، ومنهاج السنة النبوية ٨، ٥٣٣.

المطلب الثاني
قولهم بالتكفير

منشأ التكفير عند الخوارج راجع إلى تصورهم لمفهوم الإيمان (فالإيمان عند الخوارج كلٌ لا يتبعض، فمن ترك ركناً من أركانه فقد سلب منه كله.... هذا المفهوم للإيمان عند الخوارج دفعهم إلى القول بان الذي يرتكب مخالفة شرعية أو معصية كبيرة يخرج من الإيمان، فالفرد إما مؤمن وإما كافر ولا منزلة بينهما)[1].

وهذا المفهوم يكاد أن يكون موضع الاتفاق عند الخوارج ولم يخالف في ذلك إلا بعض طائفة البيهسية حيث يرى أبو بيهس رأس الطائفة (أن الإيمان هو أن يعلم كل حق وباطل، وأن الإيمان هو العلم بالقلب دون القول والعمل، ويحكى عنه أنه قال: الإيمان هو الإقرار والعلم. وليس هو أحد الأمرين دون الآخر)[2]. وعامة البيهسية يخالفونه في ذلك، قال الشهرستاني [ت ٥٤٨هـ] (وعامة البيهسية على أن العلم والإقرار والعمل كله إيمان)[3].

وقد وافقه طائفة من الشبيبية (زعموا أن الرجل يكون مسلماً إذا شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، وتولى أولياء الله وتبرأ من أعدائه وأقرّ بما جاء من عند الله جملة وإن لم يعلم سائر ما افترض الله سبحانه عليه مما سوى ذلك أفرض هو أم لا فهو مسلم حتى يبتلى بالعمل به فيسأل)[4].

---

(١) آراء الخوارج ١٣٩..
(٢) الملل والنحل ١٢٦، ١.
(٣) الملل والنحل ١٢٦، ١.
(٤) مقالات الإسلاميين ١١٥.

ومن هذا المنطلق لمفهوم الإيمان لدى عامة الخوارج جاءت أقوالهم صارمة في حق من ارتكب كبيرة من الذنوب على الفهم الذي تصوروه فأكفر وا لذلك عثمان وعلي ومعاوية وأصحاب الجمل والحكمين، ومن رضي بالتحكيم، وأكفر بعضهم الرعية إذا كفر الإمام، وأوجب بعضهم البراءة من الأطفال حتى يُدعوا إلى الإسلام، وعدّ بعضهم من ترك شيئاً مما أوجبه الله عليه – وهو لا يعلم – كافراً، وأوجبوا الخروج والهجرة من دار المخالفين لأنها دار كفر، كما كفر بعضهم بعضاً وتفرقوا لأجل ذلك كله شيعاً وأحزاباً. وإليك شواهد على ذلك مما ذكره المؤرخون وعلماء الفرق من أقوالهم.

أولاً: إكفارهم لغيرهم:

ومن ذلك ما ذكره أبو الحسن الأشعري [ت ٣٢٤هـ] حيث قال: (أجمعت الخوارج على إكفار علي بن أبي طالب رضوان الله عليه أن حكّم، وهم مختلفون هل كفره شرك أم لا ؟ وأجمعوا على أن كل كبيرة كفر، إلا النجدات فإنها لا تقول ذلك، واجمعوا على أن الله يعذّب أصحاب الكبائر عذاباً دائماً إلا النجدات، أصحاب نجدة)[1].

وقال البغدادي [ت ٤٢٩هـ] عن المحكمة الأولى: (وكان دينهم إكفار علي وعثمان وأصحاب الجمل ومعاوية وأصحاب الحكمين، ومن رضي بالتحكيم، وإكفار كل ذي ذنب ومعصية)[2].

ومن ذلك أيضاً قول عبدالله بن وهب الراسبي من المحكمة وكان أول من بويع من الخوارج بالإمامة وكان يوصف برأي ونجدة وكان من رأيه البراءة من الحكمين، وممن رضي بقولهما وصوب أمرهما، وأكفروا أمير المؤمنين علياً

(١) مقالات الإسلاميين ٨٦.

(٢) الفرق بين الفرق ٦١.

رضي الله عنه وقالوا: إنه ترك حكم الله وحكّم الرجال[1].

قال الشهرستاني [ت ٥٤٨هـ] : (وقيل إن أول من تلفظ بهذا رجل من بني سعد بن زيد بن مناة بن تميم، يقال له الحجاج بن عبيد الله، يلقب بالبرك، وهو الذي ضرب معاوية علي إليته، لما سمع بذكر الحكمين؛ وقال: أتحكم في دين الله ؟ لا حكم إلا لله، فلنحكم بما حكم الله في القرآن. فسمعها رجل فقال: طعن والله فأنفذ ! فسموا المحكمة بذلك، ولما سمع أمير المؤمنين علي رضي الله عنه هذه الكلمة قال: " كلمة عدل أريد بها جور، إنما يقولون: لا إمارة ولا بد من إمارة برٍ أو فاجر)[2].

ومن ذلك ما أثر من رأي الإباضية التي تعدّ في أوائل فرق الخوارج وقد افترقت إلى فرق إلا أن جمهورهم كما قال الأشعري [ت ٣٢٤هـ]: (يتولى المحكمة إلا من خرج ويزعمون أن مخالفيهم من أهل الصلاة كفار وليسوا بمشركين، حلال مناكحتهم وموارثتهم، حلال غنيمة أموالهم من السلاح والكراع عن الحرب، حرام ما وراء ذلك... وزعموا أن الدار يعنون دار مخالفيهم دار توحيد إلا عسكر السلطان فإنه دار كفر)[3].

وتتفق الإباضية مع بقية الخوارج والمعتزلة، في تخليد العصاة في جهنم لكن الإباضية تحكم عليه في الدنيا بأنه كافر كفر نعمة، أو كفر نفاق. ومن الأمور التي يتفقون عليها إنكار الشفاعة لعصاة الموحدين لأن العصاة مخلدون في النار فلا شفاعة لهم[4].

ويعترض الإباضية المعاصرون على قول الإباضية: وأن المخالفين كفار،

(١) الملل والنحل ١١٧، ١.

(٢) الملل والنحل ١١٧، ١.

(٣) مقالات الإسلاميين ١٠٤

(٤) الإباضية بحث للدكتور عبد العزيز عبد اللطيف ١٤ ـ ١٥، وانظر مشارق أنوار العقول ١٣٢، ٢..

وقالوا: إن المقصود كفر نعمة، لا كفر اعتقاد، وان كلمة كفر بهذا المعنى لا يطلقها الإباضية على من خالفهم فحسب، بل هي مصطلح يستخدمونه حتى بالنسبة للعصاة منهم[1].

ومن ذلك أن الأزارقة أجمعت على أن من ارتكب كبيرة من الكبائر كفر كفر ملة خرج به عن الإسلام جملة، ويكون مخلداً في النار مع سائر الكفار، واستدلوا بكفر إبليس لعنه الله، وقالوا: ما ارتكب إلا كبيرة، حيث أمر بالسجود لآدم فامتنع وإلا فهو عارف بوحدانية الله تعالى[2].

ونقل الأشعري [ت ٣٢٤هـ] قولهم: (إن كل كبيرة كفر وأن الدار دار كفر يعنون دار مخالفيهم، وأن كل مرتكب معصية كبيرة ففي النار خالداً مخلداً، ويكفرون علياً رضوان الله عليه في التحكيم، ويكفرون الحكمين: أبا موسى وعمرو بن العاص، ويرون قتل الأطفال)[3].

ومن بدع الأزارقة المتعلقة بالتكفير ما قال به زعيمهم نافع بن الأزرق من إكفار علي رضي الله عنه وزعم أن الله أنزل في شأنه ﴿ وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾ [٢٠٤ سورة البقرة]، وصوّب قتل عبد الرحمن بن ملجم لعلي رضي الله عنه وقال: إن الله أنزل في شأنه ﴿ وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ ﴾ [٢٠٧ سورة البقرة])[4].

ومن أجل هذا كان عمران بن حطان وهو مفتي الخوارج وزاهدها وشاعرها يفاخر بقتل علي رضي الله عنه على يد عبد الرحمن بن ملجم فيقول:

---

(١) انظر الإباضية بين الفرق الإسلامية ص ٨٩ ـ ٩١، الإباضية في مركب التاريخ ٨٩، ١، أثر الخوارج في الفكر الإسلامي المعاصر ٩٥.

(٢) الملل والنحل ١٢٢، ١.

(٣) مقالات الإسلاميين ١٠٢، الملل والنحل ١٢٠، ١..

(٤) مقالات الإسلاميين ١٠٤.

يا ضربة من منيب ما أراد بها إلا ليبلغ من ذي العرش رضوانا

قال الشهرستاني [ت ٥٤٨هـ]: (وعلى هذه البدعة مضت الأزارقة، وزادوا عليه تكفير عثمان وطلحة، والزبير، وعائشة، وعبدالله بن عباس رضي الله عنهم وسائر المسلمين وتخليدهم في النار جميعاً)[١].

ومن ذلك ما أورده الشهرستاني [ت ٥٤٨هـ] في الملل والنحل أن عروة بن حدير (أتي إلى زياد بن أبيه ومعه مولى له، فسأله زياد عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما فقال فيهما خيراً، وسأله عن عثمان، فقال: كنت أوالي عثمان على أحواله في خلافته ست سنين، ثم تبرأت منه بعد ذلك للأحداث التي أحدثها، وشهد عليه بالكفر، وسأله عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، فقال: كنت أتولاه إلى أن حكّم الحكمين، ثم تبرأت منه بعد ذلك، وشهد عليه بالكفر، وسأله عن معاوية فسبه سباً قبيحاً..)[٢]

ومن ذلك قو نجدة بن عامر وإليه تنسب النجدات من الخوارج: (ومن نظر نظرة أو كذب كذبة صغيرة أو كبيرة وأصر عليها فهو مشرك)[٣].

ومن ذلك أن طائفة من البيهسية يرون أن من واقع شيئاً من الحرام مما جاء فيه الوعيد وهو لا يعلم أنه حرام فقد كفر، ومن واقع شيئاً من كبير ما افترضه الله سبحانه عليه وهو لا يعلم فقد كفر)[٤].

ومن ذلك ما نقل عن طائفة من البيهسية يقال لهم العوفية[٥]. وهم فريقان، قال الأشعري: (وكلا الفريقين من العوفية يقولون: إذا كفر الإمام فقد

(١) الملل والنحل ١٠٣، ١.
(٢) الكامل في اللغة والأدب ١٣٤، ٣، الملل واللنحل ١١٨، ١.
(٣) الملل والنحل ١٢٤، ١.
(٤) مقالات الإسلاميين ١١٤ ٢.
(٥) ذكرهم الشهرستاني في الملل والنحل ١٢٦، ١ باسم العونية بالنون .

كفرت الرعية، الغائب منهم والشاهد)[1].

وقالوا أيضاً: (السكر كفر، ولا يشهدون أنه كفر ما لم ينضم إليه كبيرة أخرى من ترك الصلاة، أو قذف المحصن)[2].

ومن ذلك أيضاً قول عبد الكريم بن عجرد وإليه تنسب العجاردة من الخوارج من أنه تجب البراءة من الطفل حتى يدعى إلى الإسلام، ويجب دعاؤه إذا بلغ[3].

ثانياً تكفير بعضهم بعضاً:

بسبب الجهل بأحكام الشريعة ودلالات النصوص سواء كان ذلك من جهة عدم الوقوف عليها، أو جهلاً بمنزلتها من الدين أو جهلاً بمقاصد الشريعة وقواعد العلوم وأصولها، ولأن القوم قرأوا القرآن ولم يتفقهوا في السنن الثابتة بل لم يكن فيهم كما قال ابن حزم رحمه الله [ت ٤٥٦هـ]: (أحدٌ من الفقهاء لا من أصحاب ابن مسعود، ولا أصحاب عمر، ولا أصحاب معاذ بن جبل، ولا أصحاب أبي الدرداء، ولا أصحاب سلمان، ولا أصحاب زيد وابن عباس، وابن عمر، ولهذا تجدهم يكفر بعضهم بعضاً عند أقل نازلة تنزل بهم من دقائق الفتيا وصغارها)[4].

ويدل على ذلك: أن نافع بن الأزرق وإليه تنسب الأزارقة كفر القعدة، وهو أول من أظهر البراءة من القعدة عن القتال، وإن كان موافقاً له له على دينه، وأكفر من لم يهاجر إليه[5].

ويؤكد نافع بن الأزرق أن دار مخالفيهم دار كفر إلا من أظهر إيمانه ولا يحل أكل ذبائحهم، ولا تناكحهم، ولا توارثهم، ومتى جاء منهم من جاء إلينا

(١) انظر مقالات الإسلاميين ١١٥، والفرق بين الفرق ٨٨ .

(٢) الملل والنحل ١،١٢٧، الفرق بين الفرق ٨٨ .

(٣) الملل والنحل ١،١٢٨، ونظر الفرق بين الفرق ٧٣، ومقالات الإسلاميين ٩٧ .

(٤) الفصل بهامشه الملل ١٢١،٤.

(٥) الملل والنحل ١،١٢١.

فعلينا أن نمتحنه، وهم ككفار العرب، لا نقبل منهم إلا الإسلام أو السيف والقعدة بمنزلتهم[1].

ومنها أن طائفة من أتباع نجدة بن عامر الحنفي الذي تنسب إليه النجدات بايعوه، وسموه أمير المؤمنين ثم اختلفوا عليه فأكفره قوم منهم لأمور نقموها عليه، كما أنهم أكفروا من قال: بإكفار القعدة منهم، وأكفروا من قال بإمامة نافع[2].

ومن ذلك أن الحارثية وهم أتباع حارث بن مزيد الإباضي وهم الذين قالوا في باب القدر بمثل قول المعتزلة وزعموا أن الاستطاعة قبل الفعل أكفرهم سائر الإباضية في ذلك[3].

ومن ذلك أن ثعلبة بن مشكال الذي تدعى الثعالبة إمامته بعد عبد الكريم بن عجرد اختلف معه في حكم الأطفال فكفر ثعلبة ابن عجرد والسبب في اختلافهما كما ذكر البغدادي [ت ٤٢٩هـ]: أن رجلاً من العجاردة خطب إلى ثعلبة بنته فقال له بيّن مهرها فأرسل الخاطب امرأة إلى أم البنت يسألها هل بلغت البنت، فإن كانت قد بلغت ووصفت الإسلام على الشرط الذي تعتبره العجاردة لم يبال كم كان مهرها. فقالت أمها: هي مسلمة في الولاية بلغت أم لم تبلغ ولا تحتاج أن تدعى إذا بلغت – فأخبر بذلك عبد الكريم بن عجرد وثعلبة بن مشكال فاختار عبد الكريم البراءة من الأطفال قبل البلوغ، وقال ثعلبة نحن على ولايتهم صغاراً أو كباراً إلى أن يبين منهم إنكار للحق. فلما اختلفا في ذلك برئ كل واحد منهما من صاحبه وصار أتباع كل منهما فرقاً[4].

ومن ذلك أن معبدا الذي تنسب إليه المعبدية من الثعالبة خالف جمهور

(١) الكامل في اللغة والأدب ٣، ٢٠٧..

(٢) الملل والنحل ١٢٣،١، الفرق بين الفرق ٦٧ .

(٣) الفرق بين الفرق ٨٤.

(٤) انظر الفرق بين الفرق ص ٨٠، ومقالات الإسلاميين ١١٢.

الثعالبة في أخذ الزكاة من العبيد، وفي إعطائهم منها وأكفر من يقول بذلك، وأكفره سائر الثعالبة في قوله[1].

من ذلك أن حمزة بن الأكرك وإليه تنسب الحمزية من العجاردة الخازمية خالف الخازمية في باب القدر والاستطاعة فقال فيها بقول القدرية، فأكفرته الخازمية في ذلك، ثم زعم أن أطفال المشركين في النار فأكفرته القدرية في ذلك، ثم إنه والى القعدة من الخوارج مع قوله بتكفير من لا يوافقه على قتال مخالفيه من فرق هذه الأمة[2].

ومنها ان أبا بيهس الهيصم بن جابر رأس البيهسية، كفر إبراهيم وميمون من الخوارج في اختلافهما في بيع الأمة، وكذلك كفر الواقفية وبرئ منهم لقولهم: إنا نقف فيمن واقع الحرام وهولا يعلم أحلالاً واقع أم حراماً [3].

ومنها أن الخازمية من فرق العجاردة أكفروا الميمونية الذين قالوا في القدر والاستطاعة بقول القدرية المعتزلة[4] كما أن المجهولية كفروا المعلومية في باب المعرفة بالله وهما طائفتان من الخازمية[5].

ومن مواقفهم المترتبة على القول بالتكفير ما أوجبوه من الهجرة والفرار بدينهم وتظهر هذه النزعة بصورة واضحة في أول اجتماع للخوارج لما انتخبوا عبدالله بن وهب الراسبي أميراً عليهم فخطبهم وحثهم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ثم دعاهم إلى الخروج قائلاً (فاخرجوا بنا من هذه القرية الظالم أهلها إلى بعض كور الجبال، أو إلى بعض هذه المدائن منكرين لهذه البدع المضلة)[6].

(١) الفرق بين الفرق ٨١، مقالات الإسلاميين ٩٨.
(٢) الفرق بين الفرق ٧٦ ـ ٧٧ .
(٣) الملل والنحل ١٢٥، ١ ـ ١٢٦.
(٤) الفرق بين الفرق ٧٣.
(٥) الفرق بين الفرق ٧٦.
(٦) تاريخ الأمم والملوك ١١٥، ٣، البداية والنهاية ٣١٦، ٧ .

المبحث الثاني
التكفير لدى بعض طوائف الشيعة

المطلب الأول
نشأة الشيعة

أولاً: آراء الشيعة في نشأة التشيع

الرأي الأول:

أن التشيع كان قبل بعثة النبي ﷺ ورسالته وأنه ما من نبي إلا وقد عُهد إليه بولاية علي والأئمة من بعده، فقد روى الكليني (ت ٣٢٩هـ) في أصول الكافي عن أبي الحسن أنه قال: (ولاية علي مكتوبة في جميع صحف الأنبياء ولن يبعث الله رسولاً إلا بنبوة محمد ﷺ ووصيه علي عليه السلام)[١].

وجاء في البحار أن رسول الله ﷺ: قال: (يا علي ما بعث الله نبياً إلا وقد دعاه إلى ولايتك طائعاً أو كارهاً)[٢] وعقد البحراني [ت ١٠١٧هـ] باباً بعنوان " باب الأنبياء بعثوا علي ولاية الأئمة[٣]".

ورواياتهم في هذه المعنى كثيرة حتى قال الحر العاملي [ت١١٠٤ هـ] بأن رواياتهم التي تقول: بأن الله حين خلق الخلق أخذ الميثاق على الأنبياء تزيد على ألف حديث[٤].

(١) أصول الكافي ١، ٤٣٧ .
(٢) البحار ١١، ٦٠ .
(٣) المعالم الزلفى ٣٠٣.
(٤) الفصول المهمة ١٥٩ .

قلت: وتصور هذا كاف في الحكم ببطلانه إذ كيف يؤخذ على من سبق من الأنبياء والأمم العهد على طاعة علي وإمامته فإن هذا كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله [ت ٧٢٨ هـ] (كلام المجانين فإن أولئك ماتوا قبل أن يخلق الله عليا فكيف يكون أميراً عليهم ؟! وغاية ما يمكن أن يكون أميراً على أهل زمانه أما الإمارة على من يخلق قبله، وعلى من يخلق بعده فهذا من كذب من لا يعقل ما يقول، ولا يستحي فيما يقول..وكذلك كون علي أميراً على ذرية آدم كلهم وإنما ولد بعد موت آدم بألوف من السنين، وأن يكون أميراً على الأنبياء الذين هم متقدمون عليه في الزمان والمرتبة، وهذا من جنس قول ابن عربي الطائي وأمثاله من ملاحدة المتصوفة الذي يقولون إن الأنبياء كان يستفيدون العلم بالله من مشكاة خاتم الأولياء الذي وجد بعد محمد بنحو ستمائة سنة، فدعوى هؤلاء الإمامة من جنس دعوى هؤلاء الولاية، وكلاهما يبني أمره على الكذب والغلو والشرك والدعاوى الباطلة ومناقضة الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة) [(١)].

الرأي الثاني:

ويذهب إلى هذا القول طائفة من الروافض في القديم والحديث حيث يزعمون أن الرسول ﷺ هو من وضع بذرة التشيع، وأن الشيعة نشأت في عهده، يقول شيخهم سعد بن عبدالله القمي (ت ٣٠١): (فأول فرق الشيعة، وهي فرقة علي بن أبي طالب المسمون شيعة علي في زمان النبي ﷺ وبعده، معروفون بانقطاعهم إليه والقول بإمامته، ومنهم المقداد بن الأسود الكندي، وسلمان الفارسي، وأبو ذر جندب بن جنادة الغفاري، وعمار بن ياسر المذحجي.. وهم أول من سموا باسم التشيع من هذه الأمة) [(٢)].

(١) منهاج السنة النبوية ٢٩٠، ٧-٢٩١ .

(٢) المقالات والفرق ص ١٥.

ويوافقه على هذا القول النوبختي (ت بعد ٣٠٠هـ)[١]، ويقول محمد حسين آل كاشف الغطا (ت سنة ١٣٧٣هـ)

(إن أول من وضع بذرة التشيع في حقل الإسلام هو نفس صاحب الشريعة؛ يعني أن بذرة التشيع وضعت مع بذرة الإسلام جنباً إلى جنب وسواء بسواء، ولم يزل غارسها يتعاهدها بالسقي والري حتى نمت وازدهرت في حياته، ثم أثمرت بعد وفاته)[٢] وعلى هذا القول سار طائفة من الشيعة المعاصرين[٣]. ويؤيد هذا الرأي آية الله الخميني (ت١٩٨٩م) حيث يرى أن مذهب الشيعة بدأ من نقطة الصفر وحين وضع الرسول ﷺ أسس الخلافة قوبل بالاستهزاء والسخرية وذلك حين جمع قومه وأولم لهم، وقال لهم فيما قال: من يكون خليفتي ووصيي ووزيري على هذا الأمر، فلم ينهض إلا علي عليه السلام ولم يبلغ الحلم حينذاك. وعندئذ قال أحدهم لأبي طالب محرضاً: إن ابن أخيك يريد أن تسمع لابنك وتطيع، وفي غديرخم وفي حجة الوداع عينه النبي ﷺ حاكماً بعده[٤].

الرأي الثالث:

ويذهب إلى القول بأن ظهور الشيعة كان يوم الجمل سنة (٣٦هـ) ولعل هذا مما انفرد به النديم وهو شيعي (ت٤٣٨) وعزاه إلى ابن إسحاق ولم أقف عليه عنه حيث قال (قال محمد بن إسحاق لما خالف طلحة والزبير على علي عليه السلام، وأبيا إلا الطلب بدم عثمان بن عفان، وقصدهما علي عليه السلام ليقاتلهما حتى يفيئا إلى أمر الله جل اسمه؛ تسمى من اتبعه على ذلك: الشيعة، فكان يقول: شيعتي، وسماهم علي عليه السلام الأصفياء، الأولياء،

(١) انظر فرق الشيعة ص١٧.
(٢) أصل الشيعة ص٤٣.
(٣) انظر في ذلك ما عزاه الدكتور ناصر القفاري في أصول مذاهب الشيعة الأمامية ٧٩، ١.
(٤) الحكومة الإسلامية ص١٣١.

شرطة الخميس، الأصحاب)[1].

ثانيا:آراء غير الشيعة في نشأة التشيع:

القول الأول:

ويذهب أصحاب هذا الرأي إلى القول بأن التشيع ظهر بعد وفاة النبي ﷺ مرتبطاً بمسألة الإمامة، حيث يرى أصحابه أن عليا أحق بها لقرابته من النبي ﷺ وممن ذهب إلى ذلك ابن خلدون (ت ٨٠٨ هـ) حيث عنون لذلك بقوله " مبدأ دولة الشيعة " ثم قال: (اعلم أن مبدأ هذه الدولة أن أهل البيت لما توفى رسول الله ﷺ كانوا يرون أنهم أحق بالأمر، وأن الخلافة لرجالهم دون من سواهم من قريش[2]).

ويتفق معه على هذا الرأي أحمد أمين (ت ١٣٧٣ هـ) حيث يقول: (كانت البذرة الأولى للشيعة الجماعة الذين رأوا بعد وفاة النبي ﷺ أن أهل بيته أولى الناس أن يخلفوه[3]).

وإلى هذا الرأي ذهب بعض المستشرقين[4].

القول الثاني:

أن التشيع بدأ بمقتل عثمان ﷺ وأرضاه الذي استشهد في ذي الحجة بعد عيد الأضحى سنة خمس وثلاثين من الهجرة[5] وفي ذلك يقول ابن حزم (ت ٤٥٦هـ) (ثم ولي عثمان.....، وبقي كذلك اثني عشر عاماً، وبموته حصل الاختلاف، وابتدأ أمر الروافض)[6].

(١) الفهرست ٢٢٣.

(٢) تاريخ ابن خلدون " العبر وديوان المبتدأ والخبر " جـ٣،١٧٠.

(٣) فجر الإسلام ٢٦٦.

(٤) دائرة المعارف الإسلامية ٥٨،١٤.

(٥) انظر الإصابة بهامشه الاستيعاب ٢،٤٦٢ ـ ٤٦٣، وتقريب التهذيب ٢،١٢.

(٦) الفصل بهامشه الملل ٢،٦٧.

القول الثالث:

ويذهب أصحاب هذا القول إلى أن نشأة التشيع كان سنة (٣٧هـ) ومن أشهر القائلين بهذا الرأي صاحب مختصر التحفة الاثني عشرية حيث يقول (إن ظهور اسم الشيعة كان عام ٣٧هـ) [١] كما يقول بذلك بعض المستشرقين حيث يذكر:(إن بداية الشيعة هي أحد أيام سنة ٦٥٨م = ٣٧هـ) [٢] ويبدو أن أصحاب هذا الرأي يربطون بداية التشيع بحادثة التحكيم في الحرب التي دارت بين علي ومعاية والتشيع في نظر هؤلاء كما يقول بعض الباحثين(كان رد فعل لآراء الخوارج المتطرفة حول مشكلة الإمامة، فأمام إصرار الخوارج على أن تكون الإمامة عامة، ذهب الشيعة إلى جعل الإمامة من حق آل البيت وذرية علي... والشيعة بهذا المفهوم في نظر هؤلاء هم الذين ناصروا علياً وأيدوه في حرب الجمل وصفين حينما تفرقت من حوله طوائف من المسلمين) [٣].

القول الرابع:

يرى أصحاب هذا القول أن بداية التشيع مرتبط بمقتل الحسين ﷺ (ت سنة ٦١هـ) وممن يرى ذلك المستشرق (رودلف شتروتمان) حيث يقول: (وكان مقتل الحسين الذي لقي مصرعه بسيوف جند الدولة، أكثر مما كان دم علي الذي اغتاله فرد من الخوارج: هو بذرة مذهب الشيعة) [٤].

وإلى هذا ذهب أيضاً صاحب كتاب: " تاريخ العراق في ظل الحكم الأموي" حيث يقول (إن الحركة الشيعية بدأ ظهورها في العاشر من المحرم وصبغت مبادئ الشيعة بصبغة دينية، فاتجهت الشيعة بعد مقتل الحسين

(١) مختصر التحفة، محمود شكري الألوسي ص٥٠.
(٢) نقلاً عن أصول مذهب الشيعة الإمامية٩٤، ١.
(٣) دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين (الخوارج والشيعة) ١٥٨.
(٤) دائر ة المعارف الإسلامية ٥٩، ١٤.

اتجاها دينياً بل غلب الجانب الديني على الجانب السياسي)[1].

القول الخامس:

يرى أصحاب هذا القول أن التشيع وثيق الصلة في نشأته بالفرس ـ ولعل الحامل لهم على ذلك ما وقفوا عليه في كتب التاريخ والمقالات التي صورت حركات الفرس والشيعة الغلاة على أنها محاولات أحتمت بآل البيت لهدم الإسلام ومن ذلك ما ذكره ابن حزم (ت٤٥٦هـ) في كتابه الفصل حيث قال: (الأصل في أكثر خروج هذه الطوائف عن ديانة الإسلام أن الفرس كانوا من سعة الملك وعلو اليد على جميع الأمم وجلالة الخطر في أنفسهم حتى إنهم كانوا يسمون أنفسهم الأحرار.. وكانوا يعدون سائر الناس عبيداً لهم فلما امتحنوا بزوال الدولة عنهم على أيدي العرب، وكانت العرب أقل الأمم عند الفرس خطراً تعاظمهم الأمر وتضاعفت لديهم المصيبة وراموا كيد الإسلام بالمحاربة في أوقات شتى..... فرأوا أن كيده على الحيلة أنجع فأظهر قوم منهم الإسلام واستمالوا أهل التشيع بإظهار محبة أهل بيت رسول الله ﷺ واستشناع ظلم علي رضي الله عنه ثم سلكوا بهم مسالك شتى حتى أخرجوهم عن الإسلام)[2]، وبيسير من التصرف ذكر هذا القول المقريزي (ت ٨٤٥هـ) في كتابه الخطط[3].

وإلى هذا القول ذهب لفيف من المستشرقين وانتقدهم آخرون من أمثال ولهوزن، وكولدزيهر، وكيب ونيكلسون، وفريد لندر[4].

(١) تاريخ العراق في ظل الحكم الأموي ـ للخرطبولي ص١٢٣ .
(٢) الفصل بهامشه الملل والنحل ٢،٩١.
(٣) خطط المقريزي (المواعظ والاعتبار) ٣٦٢،١..
(٤) انظر دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية ٣٤–٣٨ .

القول السادس:

وهو المختار أن الشيعة مرّت بمراحل في نشأتها وتطورها غير أن الأقرب إلى الصواب هو ما يراه بعض مؤرخي الفرق وفريق من العلماء الذين عنوا بدراسة الفرق والطوائف من القول بإرجاع بداية التشيع المنحرف إلى أو أخر عهد عثمان ﷺ أو إلى حركة السبئية بتعبير أدق ومن ذلك ما ذكره أبو الحسين الملطي (ت ٣٧٧هـ) حيث جعل السبئية على رأس فرقة الإمامية ونسب إليهم نشأة التشيع[1]، ويقول المقريزي (ت ٨٤٥) في خططه (وحدث أيضاً في زمن الصحابة رضي الله عنهم مذهب التشيع لعلي ﷺ والغلو فيه، فلما بلغه ذلك أنكره وحرق بالنار جماعة ممن غلا فيه وأنشد.

لما رأيت الأمر أمراً منكرا أججت ناري ودعوت قنبرا

وقام في زمنه رضي الله عنه، عبدالله بن وهب بن سبأ المعروف بابن السوداء السبأي، وأحدث القول بوصية رسول الله ﷺ لعلي بالإمامة من بعده بالنص، وأحدث القول برجعه علي بعد موته إلى الدنيا، وبرجعة رسول الله ﷺ أيضاً، وزعم أن علياً لم يقتل وأن فيه الجزء الإلهي، وأنه هو الذي يجيء في السحاب، وأن الرعد صوته والبرق سوطه وأنه لابد أن ينزل إلى الأرض فيملأها عدلاً كما ملئت جوراً)[2].

ويستند الذين يرجعون أصل التشيع إلى عبدالله بن سبأ إلى ما يأتي:

- أن ابن سبأ كان أول من هاجم الخلفاء الثلاثة واعتبرهم مغتصبين للخلافة.
- أنه أول من نادى بقداسة علي ﷺ وبفكرة وصايته عن النبي ﷺ.

(١) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص١٨.

(٢) خطط المقريزي (المواعظ والاعتبار) ج٢٥٦،٢، ٢٥٧.

- أنه قال بالرجعة[1].

وقد نص ابن تيمية رحمه الله [ت ٧٢٨هـ] على هذه العلاقة في أكثر من موضع من كتبه وذكر أن (أول من ابتدع الرفض عبدالله بن سبأ وكان منافقاً زنديقاً أراد بذلك فساد دين المسلمين كما فعل بولص صاحب الرسائل التي بأيدي النصارى، حيث ابتدع لهم بدعاً أفسد بها دينهم، وكان يهودياً فأظهر النصرانية نفاقاً لقصد إفساد ملتهم، وكذلك كان ابن سبأ يهودياً فقصد بذلك، وسعى في الفتنة لقصد إفساد الملة)[2].

وقد اعترف بهذه العلاقة بين السبئية والتشيع المنحرف بعض أعلام الشيعة ومؤرخي فرقهم فهذا شيخ الطائفة وفقيهها سعد بن عبدالله القمي [ت ٣٠١هـ] يقرّ بوجود ابن سبأ ويلقب فرقته بالسبئية و يرى أنها أول فرقة قالت بالغلو ويذكر أن ابن سبأ (أول من أظهر الطعن على أبي بكر، وعمر وعثمان، والصحابة، وتبرأ منهم، وأدعى أن علياً أمره بذلك)[3] ويتفق معه حتى في اللفظ ثقتهم المعتمد أبو الحسن بن موسى النونجتي [ت بعد ٣٠٠هـ][4].

ورغم أن هذا القول قد أثار حفيظة بعض علماء الشيعة وباحثيهم الذين حرصوا على إبعاد هذه التهمة عنهم وشنوا هجوما على السبئية محاولين إخراجها عن فرق الشيعة بل ذهب بعضهم إلى القول بأن شخصية عبدالله بن سبأ شخصية موهومة من اختلاق خصوم الشيعة لا أثر لها ولا وجود حتى إن أحد الشيعة المعاصرين وهو مرتضى العسكري ألف كتاباً بعنوان " عبدالله بن سبأ " أنكر فيه حقيقة عبدالله بن سبأ.

(١) نظرية الإمامة لدى الشيعة الإثنى عشرية ص٣٦.

(٢) الفتاوى الكبرى ١، ٧٠، مجموع الفتاوى ١٦١، ٢٧، ١٨٤، ٣٥.

(٣) المقالات والفرق ص٢٠.

(٤) فرق الشيعة ٢٢- ٢٣ وانظر ما نقله عن غيرهما، القفاري في أصول مذهب الشيعة الإمامية ١، ٩٠ - ٩٣.

كما شكك بعض الباحثين غير الشيعة من صحة ربط التشيع بالسبئية[1].

وردد طه حسين (ت ١٣٩٣هـ) ما يذكره الشيعة من أن ابن سبأ كان متكلفاً حين كان الجدال بين الشيعة وغيرهم من الفرق الإسلامية أراد خصوم الشيعة أن يدخلوا في أصول هذا المذهب عنصراً يهودياً إمعاناً في الكيد لهم والنيل منهم[2] غير أنه كما يقول بعض الباحثين: (في ضوء الدراسات الحديثة لهذه الفترة الغامضة من التاريخ الإسلامي لم تعد آراء طه حسين وأمثاله عن ابن سبأ والسبئية مقبولة لدى كثير من الباحثين الذين محصوا الأخبار وحققوا الوقائع المحيطة بحركة السبئية وأثبتوا بما لا يدع مجالاً للشك حقيقة وجود عبدالله بن سبأ والدور الذي قام به في تحريك الفتن وتدبير المؤامرات وهو دور لم يضطلع به ابن سبأ وحده بل إنه كان يمثل حلقة في مخطط يهودي خطير لم يقف طموحه عند إثارة الفتنة فحسب، بل بذر وأثار كثيراً من المشكلات العقائدية والفكرية التي كان لها خطرها في البيئة الإسلامية)[3].

ومما يسند القول بعلاقة الرافضة بعدالله بن سبأ اليهودي ما ورد في الأثر المنقول عن الشعبي (ت ١٠٣هـ) أنه قال (أحذركم هذه الأهواء المضلة وشرها الرافضة لم يدخلوا في الإسلام رغبة ولا رهبة، ولكن مقتاً لأهل الإسلام وبغياً عليهم قد حرقهم عليّ ﷺ بالنار، ونفاهم إلى البلدان، منهم عبدالله بن سبأ: يهودي من يهود صنعاء نفاه إلى ساباط، وعبدالله بن يسار نفاه إلى خازر، وآية ذلك أن محنة الرافضة محنة اليهود.

قالت اليهود: لا يصلح الملك إلا في آل داود، وقالت الرافضة: لا تصلح

(١) انظر الفتنة الكبرى (١٣١ - ١٣٤)، وانظر ما ذكره في ذلك صاحب دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين (الخوارج والشيعة) ١٥٧.

(٢) الفتنة الكبرى (علي وبنوه) ص ٩٠، ٩١.

(٣) دراسات عن الفرق في تاريخ المسلمين " الخوارج والشيعة "١٥٧.

الإمامة إلا في ولد علي، وقالت اليهود: لا جهاد في سبيل الله حتى يخرج المسيح الدجال وينزل سيف من السماء، وقالت الرافضة لا جهاد في سبيل الله حتى يخرج المهدي وينادي مناد من السماء، واليهود يؤخرون الصلاة إلى اشتباك النجوم وكذلك الرافضة يؤخرون المغرب إلى اشتباك النجوم... واليهود تزول عن القبلة شيئاً، وكذلك الرافضة واليهود تنود في الصلاة وكذلك الرافضة.... ألخ)[1]، قلت: ومن الشواهد الدالة على أن انتحال الرفض كان مطّية من مطايا الكيد للإسلام ما أفصح عنه بعض من انتحله كما ذكر ذلك أبو إسماعيل الهروي [٤٨١هـ] في كتابه " ذم الكلام " فقد روى بإسناده إلى أبي الربيع الزهراني [ت ٢٣٤ هـ] وهو من رواة البخاري ومسلم قال: (كان من هؤلاء الجهمية عندنا رجل يظهر من رأيه الترفض وانتحال حب علي رضي الله عنه فقال له رجل ممن يخالطه ويعرف مذهبه: قد علمت أنكم لا ترجعون إلى دين الإسلام ولا تعتقدونه؛ فما الذي صبكم على الترفض وحب علي قال: إذاً أصدقك: إنا إذا أظهرنا الذي نعتقده رمينا بالكفر والزندقة؛ وقد وجدنا أقواماً ينتحلون حب علي ويظهرونه، ويقعون بمن شاؤوا، وانتسبوا بذلك إلى الرفض والتشيع ويعتقدون ما شاؤوا، ويقولون ما شاؤوا، وقد حبس الخليفة رجلاً في الزندقة فدخل عليه رجل فقال له: قد كنا نعرفك بسب الصحابة والرفض، فما خرج بك إلى الزندقة ؟ فقال: [نا يغمائي][2]، وما جنى عليّ أبوبكر وعمر لولا بغض صاحبهما)[3].

(١) رواه الخلال في السنة برقم ٧٩١ج٤٩٦،٣ـ ٤٩٨، وانظر العقد الفريد ٢٢٢، ١ ـ ٢٢٣ والفرق بين الفرق ٢٢٣ـ ٢٢٦ ومنهاج في السنة النبوية ٢٣، ١ـ٢٨

(٢) يظهر أنها كلمة فارسية تعني " ما سلبني " فيكون المراد: ما سلبني وما جنى علي أبو بكر وعمر

(٣) يعني رسول الله ﷺ، وانظر ذم الكلام للهروي، مخطوط ص ٤٤٠ هـ والدرامي في الرد على الجهمية ص٩٧ وبيان تلبيس الجهمية ٢٣٥، ٢ ـ ٢٣٧.

المطلب الثاني
قول بعض طوائفهم بالتكفير

يجدر بنا أن ننبه بادئ ذي بدء إلى أن الذي يغلب على الظن أن عامة الشيعة وأتباع الطائفة مغيبّون عن حقيقة المعتقد الذي يدين به أئمتهم ومرجعياتهم الدينية، وأنهم لا يملكون من أمرهم سوى التبعية والتقليد الأعمى ونحسب أنه إذا تكشف لهم مخبوء المراجع الرئيسة، من كتبهم المعتمدة وأعلامهم، وتجردوا عن التبعية المفرطة، والتقليد الأعمى للمرجعيات، وأعملوا عقولهم، وما تمليه الفطر السليمة فستتبين لهم حقائق الأمور، وسيعودون بإذن الله إلى جادة الحق وطريق الصواب.

ونحن – والله الحمد – نرى بوادر إفاقة من سبات، وتحرير للعقل، واستعادة للوعي المغيب على مدى قرون، نلمس ذلك واضحاً، لدى كثير من أتباع هذه الطائفة، غير أنهم يحجمون عن الإفصاح عن ذلك خشية ما قد يتعرضون له من النبذ أولما لا يطيقونه من الأذى.

وسنعرض فيما يأتي جملة من مواقف التشيع المنحرف في قضية التكفير مؤيدة بما هو مأثور في مراجعهم، أو مما تناقلته عنهم كتب الفرق ومصنفات الردود عليهم.

١ ـ تكفير الصحابة رضوان الله عليهم.

يقف المتأمل في كتب الشيعة ومصادرهم المعتمدة على الحشد الهائل من النصوص التي تنضح باللعن والتكفير وشناعة السباب والشتائم لصحابة رسول ﷺ من المهاجرين والأنصار وأهل بدر وبيعة الرضوان وسائر الصحابة أجمعين ولا يستثنون منهم إلا النزر اليسير فهم كما يقول ابن تيمية رحمه الله

[ت ٧٢٨هـ] (لفرط جهلهم وضلالهم يقولون: إنهم ومن اتبعهم كانوا كفاراً مرتدين، وأن اليهود والنصارى خير منهم؛ لأن الكافر الأصلي خير من المرتد، وقد رأيت هذا في عدة من كتبهم، وهذا القول أعظم الأقوال افتراءً على أولياء الله المتقين وحزب الله المفلحين وجند الله الغالبين)[١].

كما أنهم جعلوا آيات الكفر والكافرين في سائر الصحابة، وقد بوب لذلك الكليني [ت ٣٢٩هـ] بقوله " باب فيه نكت من التنزيل في الولاية " وساق فيه ٩٢ رواية تنضح بالتشنيع والسب والتكفير لمن أنكرها[٢].

ومن ذلك ما أورده في الأثر رقم ٤٤ : (عن أبي عبدالله في قوله عز وجل ﴿ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ ﴾ [الحج ٢٥] قال: نزلت فيهم حيث دخلوا الكعبة فتعاهدوا وتعاقدوا على كفرهم، وجحودهم بما نزل في أمير المؤمنين عليه السلام، فألحدوا في البيت بظلمهم الرسول ووليه فبعداً للقوم الظالمين)[٣] وجاء في رجال الكشي [ت ٣٤٠هـ] (عن أبي جعفر عليه السلام قال: كان الناس أهل الردة بعد النبي ﷺ إلا ثلاثة، فقلت ومن الثلاثة ؟ فقال: المقداد بن الأسود، وأبو ذر الغفاري، وسلمان الفارسي)[٤].

وعلة الكفر أنهم كتموا النص وغيروا وبدلوا وظلموا واعتدوا وفي ذلك يقول ابن تيمية رحمه الله (ت ٧٢٨هـ) (وأصل قول الرافضة: أن النبي ﷺ نص على علي نصاً قاطعاً للعذر وأنه إمام معصوم ومن خالفه كفر؛ وأن المهاجرين والأنصار كتموا النص وكفروا بالإمام المعصوم، واتبعوا أهواءهم، وبدلوا وغيروا الشريعة وظلموا واعتدوا بل كفروا إلا نفراً قليلاً، إما بضعة عشر أو

(١) منهاج السنة النبوية ج٧، ٤٧٥.
(٢) أصول الكافي ج١، ٤١٢ ـ ٤٣٦.
(٣) أصول الكافي ١، ٤٢٢.
(٤) رجال الكشي ص٦.

أكثر)[1].

ثم هم يخصون خلفاء الرسول ﷺ الثلاثة أبا بكر وعمر وعثمان ووزراءه وأصهاره بالنصيب الأوفى من التكفير وقد عقد شيخهم المجلسي(ت ١١١١هـ) في كتابه " بحار الأنوار " وهو من أمهات مصادرهم باباً بعنوان: " باب كفر الثلاثة ونفاقهم وفضائح أعمالهم[2] وعقد شيخهم البحراني [ت ١٠١٧هـ] باباً آخر ذكر فيه " أن إبليس أرفع مكاناً في النار من عمر، وأن إبليس شرف عليه في النار)[3].

وروى الكليني [ت٣٢٩هـ] بسنده (عن ابن أبي يعفور عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سمعته يقول: ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم: من ادعى إمامة من الله. ليست له، ومن جحد إماماً من الله ومن زعم أن لهما في الإسلام نصيباً)[4] يعني أبا بكر وعمر ﷺ وروى أيضاً عن أبي عبدالله في قوله تعالى (إن الذين ارتدوا على أدبارهم من بعد ما تبين لهم الهدى) [محمد ٢٥] فلان وفلان وفلان ارتدوا عن الإيمان في ترك ولاية أمير المؤمنين عليه السلام. قلت قوله تعالى (ذلك بأنهم قالوا للذين كفروا سنطيعكم في بعض الأمر) [محمد ٢٨] قال: نزلت فيهما وأتباعهما)[5].

وقال شيخهم المجلسي [ت ١١١١هـ] (ومما عُدّ من ضروريات دين الإمامية استحلال المتعة، وحج التمتع، والبراءة من أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية)[6].

ومما يلحظ ما نبه عليه بعض الباحثين حيث يقول: (إن ما كتبه شيوخ

(١) مجموع الفتاوي ٣٥٦،٣.
(٢) بحار الأنوار ٢٠٨،٨.
(٣) المعالم الزلفى ٣٢٥.
(٤) أصول الكافي ٣٧٤،١.
(٥) أصول الكافي الأثر رقم ٤٣ج٤٢١،١.
(٦) الاعتقادات ص٩٠، ٩١

الشيعة في ظل الدولة الصفوية[1]. كان فيه التكفير لأفضل أصحاب محمد ﷺصريحا ومكشوفا، وما كتبه أوائل الشيعة في عصر الكليني وما بعده كان بلغة الرمز والإشارة وقد كشف أقنعة هذه الرموز شيوخ الشيعة المتأخرون حينما ارتفعت التقية إلى حد ما وظهرت الاثنا عشرية على حقيقتها)[2]، وهو يشير بذلك إلى بعض المصطلحات الخاصة التي يرمزون بها إلى أعيان الصحابة كالفصيل، ورمع، ونعثل، كما ورد في تفسير العياشي [ت ٣٢٠هـ] حيث قال (الأوثان أربعة... أبو الفصيل ورمع، ونعثل، ومعاوية ومن دان دينهم)[3].

قال المجلسي [ت ١١١١هـ] في بيانه لهذه المصطلحات (أبو الفصيل: أبو بكر لأن الفصيل والبكر متقاربان في المعنى، ورمع: مقلوب عمر، ونعثل هو: عثمان) [4].

٢ ـ تكفير من أنكر إمامة الأئمة الاثني عشر أو أحدهم.

لما كانت الإمامة أصلاً من أصول الدين عند الاثني عشرية وهي صنو النبوة إن لم تكن أعظم كان حكم من أنكر هذا الأصل عندهم إنه كافر مستوجب للخلود في النار.

فهذا ابن بابويه القمي (ت ٣٨١هـ) يقول: (واعتقادنا فيمن جحد إمامة أمير المؤمنين والأئمة من بعده أنه بمنزلة من جحد نبوة الأنبياء.

واعتقادنا فيمن أقرّ بأمير المؤمنين وأنكر واحداً من بعده من الأئمة أنه

(١) وهي الدولة التي كانت في الفترة من ٩٠٦ـ ١١٣٥هـ = ١٥٠٠ ـ ١٧٢٢م

(٢) القفاري في أصول مذهب الشيعة الإمامية ٢، ٨٧٩.

(٣) تفسير العياشي ٢، ١١٦

(٤) بحار الأنوار ٥٨، ٢٧.

بمنزلة من آمن بجميع الأنبياء ثم أنكر نبوة محمد ﷺ وآله) [1].

ويقول شيخهم الطوسي [ت ٤٦٠هـ] (ودفع الإمامة كفر، كما أن دفع النبوة كفر لأن الجهل بهما على حد واحد) [2].

ويقول شيخهم المفيد [ت ٤١٢هـ] (اتفقت الإمامية على أن من أنكر إمامة أحد من الأئمة وجحد ما أوجبه الله تعالى له من فرض الطاعة فهو كافر ضال مستحق للخلود في النار) [3].

ويعلن بعضهم المفاصلة بينهم وبين مخالفيهم بسبب قضية الإمامة ويصور ذلك في صورة غاية في المبالغة في البراءة من مخالفيهم وفي ذلك يقول شيخهم نعمة الله الجزائري [ت١١١٢هـ] (لم نجتمع معهم على إله ولا نبي ولا إمام، وذلك أنهم يقولون: إن ربهم هو الذي كان محمد ﷺ نبيه، وخليفته بعده أبو بكر، ونحن لا نقول بهذا الرب ولا بذلك النبي، بل نقول: إن الرب الذي خليفة نبيه أبو بكر ليس ربنا ولا ذلك النبي نبينا) [4] نسأل الله العافية.

٣ ـ تكفير خلفاء المسلمين وسلاطينهم وقضاتهم:

يقول شيخهم المجلسي [ت ١١١١هـ] عن الخلفاء الذين كانوا قبل سنة ٢٦٠هـ (إنهم لم يكونوا إلا غاصبين جائرين مرتدين عن الدين لعنة الله عليهم وعلى من اتبعهم في ظلم أهل البيت الأولين والآخرين) [5] ويقولون أيضاً (كل راية ترفع قبل راية القائم ﷺ صاحبها طاغوت) [6].

وبوب الكليني [ت ٣٢٩هـ] أيضاً لهذا المعنى عدة أبواب مثل: (باب من

(١) الاعتقادات ص١١١.
(٢) تلخيص الشافي في ١٣١، ٤هـ
(٣) بحار الأنوار ٨، ٣٦٦ نقلاً عن المسائل للمفيد.
(٤) الأنوار النعمانية ٢، ٢٧٩.
(٥) بحار الأنوار ٤، ٣٥٨.
(٦) أصول الكافي بشرح المازنداني ١٢، ٣٧١ .

ادعى الإمامة وليس لها بأهل، ومن حجد الأئمة أو بعضهم، ومن أثبت الإمامة لمن ليس لها بأهل) وذكر فيه اثنى عشر حديثاً عن أئمتهم[1].

ولهذا فهم يرون أن التحاكم إلى سلاطين المسلمين وقضاتهم ضرب من التحاكم إلى الطاغوت، وأن أحكامهم باطلة، ومن يأخذ حقه عن طريقم آكل للسحت وإن كان حقاً ثابتاً له، وفي ذلك يروي الكليني [ت٣٢٩] عن عمر بن حنظلة قال: (سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دين أو ميراث، فتحاكما إلى السلطان وإلى القضاة أيحل ذلك ؟ قال من تحاكم إليهم في حق أوباطل فإنما تحاكم إلى الطاغوت، وما يحكم له فإنما يأخذ سحتا، وإن كان حقا ثابتاً له، لأنه أخذ بحكم الطاغوت، وقد أمر الله أن يكفر به، قال تعالى (يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به) [النساء: ٦٠][2].

٤ ـ تكفير علماء الأمة وأئمتها:

تصف بعض مصادرهم أعلام الأمة وعلماءها الأخيار بأنهم من الصادين عن سبيل الله، ويحذرون الأتباع من التلقي عنهم، أو السير على منوالهم، بل يرون أنهم ملة الشرك ـ والعياذ بالله وقد جاء في أصول الكافي عن سدير عن أبي جعفر قال: (... يا سدير فأريك الصادين عن دين الله، ثم نظر إلى أبي حنيفة وسفيان الثوري في ذلك الزمان، وهم حلق في المسجد، فقال: هؤلاء الصادون عن دين الله بلا هدى من الله ولا كتاب مبين)[3].

(وعن هارون بن خارجة قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إنا نأتي هؤلاء المخالفين فنسمع منهم الحديث يكون حجة لناعليهم ؟

(١) أصول الكافي ١، ٣٧٢ ـ ٣٧٤. ب.

(٢) أصول الكافي ١، ٦٧.

(٣) أصول الكافي ١، ٣٩٢.

قال: لا تأتهم ولا تسمع منهم ـ لعنهم الله، ولعن مللهم المشركة)[1].

٥ ـ تكفير أهل البيت:

يدرك المتأمل أن النصوص الواردة عنهم في تكفير مجتمع الرعيل الأول لا تستثنى أحداً من أهل بيت رسول الله ﷺ إلا ما ورد في بعض رواياتهم من استثناء علي ﷺ ففي تفسير العياشي [ت ٣٢٠هـ] من رواية الفضيل بن يسار عن أبي جعفر قال: (صار الناس كلهم أهل الجاهلية إلا أربعة: علي، والمقداد، وسلمان، وأبو ذر قلت فعمار ؟

فقال: إن كنت تريد الذين لم يدخلهم شيء فهؤلاء الثلاثة)[2].

وعلى هذا فالحكم بالردة شامل لآل بيته ﷺ وقراباته من أمثال العباس وابنه عبدالله وبنات النبي ﷺ، بل نفى بعضهم أن يكنّ بنات للنبي ﷺ ما عدا فاطمة، وقد نص الكليني [ت ٣٢٩هـ] (على أن من لم يؤمن بالإثني عشر فهو كافر وإن كان علوياً فاطمياً)[3].

كما أن التكفير يشمل أزواج النبي ﷺ فلم يستثنوا منهن واحدة في نصوصهم، وإن كانوا يخصون عائشة وحفصة بمزيد من اللعن والسب والتكفير. وقد عقد لذلك شيخهم المجلسي [ت١١١١هـ] باباً بعنوان " باب أحوال عائشة وحفصة " ساق فيه سبع عشرة رواية، وأحال في بقية الروايات على أبواب أخرى، فيها أبلغ الأذى لرسول الله ﷺ وآل بيته[4]. ومن ذلك ما نص فيه نقلا عن القمي [ت ٣٠١ هـ] على أن المقصود بمن ضرب الله مثلاً في قوله ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا اِمْرَأَةَ نُوحٍ وَاِمْرَأَةَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ

(١) بحار الأنوار ٢١٦، ٢.

(٢) تفسير العياشي ١٩٩، ١.

(٣) أصول الكافي ٣٧٢، ١ ـ ٣٧٤.

(٤) انظر بحار الأنوار ٢٢٧، ٢٢ـ ٢٤٧ ،

عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا ﴾ [التحريم ١٠] أنهما حفصة وعائشة زوجتي رسول الله، قال: والله ما عنى بقوله (فخانتاهما) إلا الفاحشة[١].

ويستظهر بعض الباحثين[٢] أنهم لا يستثنون حتى الحسن بن علي ﷺ الذي تعده الاثنا عشرية من أئمتها، ويبدو – كما قال – (أنها لا تستثنيه لأنها عليه ساخطة لقيامه بمصالحة معاوية، حتى خاطبه بعض الشيعة بقوله " يا مذل المؤمنين، ووثب عليه أهل عسكره فانتهبوا فسطاطه وأخذوا متاعه وطعنه ابن بشير الأسدي في خاصرته فردوه جريحاً إلى المدائن)[٣].

٦ ـ تكفير الأمصار الإسلامية:

ومن ذلك أنهم صرحوا بكفر أهل مكة والمدينة في القرون المفضلة، ففي عصر الصادق [ت ١٤٨هـ] يقولون: (أهل الشام شر من أهل الروم، وأهل المدينة شر من أهل مكة، وأهل مكة يكفرون بالله جهرة)[٤].

وروى الكليني [ت ٣٢٩هـ] (عن أبي بصير، عن أحدهما عليهما السلام قال: إن أهل مكة ليكفرون بالله جهرة، وإن أهل المدينة أخبث من أهل مكة، أخبث منهم سبعين ضعفا)[٥].

وقالوا عن مصر وأهلها (أبناء مصر لعنوا على لسان داود عليه السلام، فجعل الله منهم القردة والخنازير)[٦]. قالوا (وما غضب الله على بني اسرائيل إلا أدخلهم مصر، ولا رضي عنهم إلا أخرجهم منها إلى غيرها)[٧]. وقالوا:

(١) بحار الأنوار ٢٤٠، ٢٢ .
(٢) هو الدكتور: ناصر القفاري.
(٣) أصول مذهب الشيعة الإمامية ٢، ٨٩٥، وانظر رجال الكشي ١١٣ والسيرة الحلبية في سيرة الأمين والمأمون ٢، ٣٥٩.
(٤) أصور الكافي ٢، ٤٠٩.
(٥) أصول الكافي ٢، ٤١٠ ،
(٦) بحار الأنوار ٢٠٨، ٦٠.
(٧) بحار الأنوار ٣٠٤، ٦٠، تفسير العياشي ٣٠٤، ١.

(بئس البلاد مصر أما إنها سجن من سخط الله عليه من بني إسرائيل)[1].
وقالو (انتحوا مصر ولا تطلبوا المكث فيها لأنه يورث الدياثة)[2].

كما جاء عندهم ذم كثير من البلدان الإسلامية وأهلها[3]. ولم يستثنوا إلا من يقول بمذهبهم وهم قلة قليلة ـ في تلك الأزمان ومن ذلك.

قولهم: (إن الله عرض ولايتنا على أهل الأمصار فلم يقبلها إلا أهل الكوفة)[4].

بل أفتى شيوخهم أن من الدلالة على الكفر ما يظهر في المصر من المسح على الخفين، وتحريم المتعة ونحو ذلك مما هو متقرر في الفروع عند جماهير المسلمين وفي هذا يقول ابن تيميه رحمه الله [ت ٧٢٨هـ] (أفتى غير واحد من شيوخهم بأن الدار إذا كان الظاهر فيها مذهب النصب، مثل المسح على الخفين، وحل شرب الفقاع وتحريم المتعة: كانت دار كفر، وحكم بنجاسة ما فيها من المائعات، وإن كان الظاهر مذهب الطائفة المحقة ـ يعني الإمامية ـ حكم بطهارة ما فيها من المائعات، وإن كان كلا الأمرين ظاهراً كانت دار وقف فينظر: فمن كان فيها من طائفتهم كان ما عنده من المائعات طاهرا ،ومن كان من غيرهم حكم بنجاسة ما عنده من المائعات)[5].

٧ ـ تكفير الفرق والطوائف:

تطلق الرافضة على مخالفيهم من أهل السنة: النواصب، أو المرجئة، وقد يطلقون لفظ الناصب على مطلق المخالف غير المستضعف[6]، ويرون أنه لا

(١) بحار الأنوار ٢١٠، ٦٠، تفسير العياشي ٣٠٥، ١.
(٢) بحار الأنوار ٢١١، ٦٠.
(٣) الخصال ٥٠٦ ــ ٥٠٧، بحار الأنوار ٢٠٦، ٦٠.
(٤) بحار الأنوار ٢٠٩، ٦٠.
(٥) منهاج السنة النبوية ٤٦٥، ٣.
(٦) الأنوار النعمانية ٣٠٧، ٢.

تجوز الصلاة على المخالف إلا للتقيه، وفي هذا يقول المجلسي [ت١١١١هـ] (قد يطلق الناصب على مطلق المخالف غير المستضعف كما هو ظاهر من كثير من الأخبار)[١]، وقال أيضاً (لا تجوز الصلاة على المخالف لجبر أو تشبيه، أو اعتزال، أو خارجية، أو إنكار إمامة إلا للتقية، فإن فعل " يعني صلى عليه تقية " لعنه بعد الرابعه)[٢]، وعقد في بحار الأنوار باباً بعنوان (باب كفر المخالفين والنصاب)[٣] وقال أيضاً (كتب أخبارنا مشحونة بالأخبار الدالة على كفر الزيدية وأمثالهم من الفطحية والواقفة)[٤].

ومن نصوصهم في ذلك أيضاً ما أورده الكليني [ت ٣٢٩] (عن أبي مسروق قال: سألني أبو عبدالله عن أهل البصرة ما هم ؟ فقلت: مرجئة وقدرية، وحرورية، فقال: لعن الله تلك الملل الكافرة المشركة التي لا تعبد الله على شيء)[٥] بل جوزوا قتلهم واستباحة أموالهم كما نص على ذلك الجزائري [ت ١١١٢هـ] في الأنوار النعمانية[٦]، ولم يشفع للزيدية كونهم في عداد الشيعة وذلك لأنهم خلطوها بولاية أبي بكر وعمر، وهذا عندهم كفر، فقد جاء في بحار الأنوار (عن أبي علي الخراساني عن مولى لعلي بن الحسين عليه السلام قال: كنت معه عليه السلام في بعض خلواته فقلت: إن لي عليك حقا ألا تخبرني عن هذين الرجلين: عن أبي بكر وعمر ؟ فقال: كافران كافر من أحبهما)[٧]، وجاء في أصول الكافي (عن عبدالله بن المغيرة قال:

(١) مرآة العقول ٧٢، ٤.
(٢) مرآة العقول ٧٢، ٤ـ ٧٣.
(٣) بحار الأنوار ١٣١، ٧٢.
(٤) بحار الأنوار ٣٤، ٣٧.
(٥) أصول الكافي ٢، ٣٨٧، ٤٠٩.
(٦) الأنوار النعمانية ٢، ٣٠٧.
(٧) بحار الأنوار ١٣٧، ٧٢ ـ ١٣٨.

قلت لأبي الحسن ﷺ: إن لي جارين أحدهما ناصب والآخر زيدي ولابد من معاشرتهما فمن أعاشر ؟ فقال: هما سيان، من كذب بآية من كتاب الله فقد نبذ الإسلام وراء ظهره، وهو المكذب بجميع القرآن والأنبياء والمرسلين، ثم قال: إن هذا نصب لك وهذا الزيدي نصب لنا)[1].

٨ ـ تكفير الأمة كلها:

تلهج الرافضة الإمامية بأنواع من أقذع السباب والشتائم واللعن للأمة بأسرها عدا من وافقهم، حيث يزعمون أنهم خانوا، وغدروا، وارتدوا، وبأنهم خلق منكوس ليسوا من البشر، بل هم قردة، وكلاب وخنازير، ومن شواهد ذلك ما أورده المجلسي [ت ١١١١هـ] (عن أبي بصير قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: أنا مولاك ومن شيعتك، ضعيف البصر، اضمن لي الجنة قال: أولا أعطيك علامة الأئمة ؟ قلت: وما عليك أن تجمعها ؟ قال: وتحب ذلك ؟ قلت: كيف لا أحب ؟ فما زاد أن مسح على بصري فأبصرت جميع ما في السقيفة التي كان فيها جالساً، قال: يا أبا محمد هذا بصرك، فانظر ما ترى بعينك، قال: فوالله ما أبصرت إلا كلباً وخنزيراً وقرداً: قلت ما هذا الخلق الممسوخ ؟ قال: هذا الذي ترى، هذا السواد الأعظم، ولو كشف الغطاء للناس ما نظر الشيعة إلى من خالفهم إلا في هذه الصورة، ثم قال: يا محمد، إن أحببت تركتك على حالك هكذا وحسابك على الله، وإن أحببت ضمنت لك الجنة ورددتك على حالك الأول قلت: لا حاجة في النظر إلى هذا الخلق المنكوس، ردني فما للجنة عوض، فمسح يده على عيني فرجعت كما كنت)[2].

ولهذا كان من فرط مقتهم لمن خالفهم أن جعلوا من نسك الزيارة لمشهد علي ﷺ قولهم (لعن الله من خالفك، ولعن الله من افترى عليك وظلمك، ولعن

(١) أصول الكافي بشرح المازنداني ١٢،٣٠٤.

(٢) بحار الأنوار ٢٧،٣٠.

الله من غصبك، ولعن الله من بلغه ذلك فرضي به، أنا إلى الله بريء، لعن الله أمة خالفتك، وأمة جحدتك، وجحدت ولايتك، وأمة تظاهرت عليك، وأمة حادت عنك، وخذلتك، الحمد لله الذي جعل النار مثواهم وبئس الورد المورود وبئس ورد الواردين.... اللهم العن الجوابيت والطواغيت والفراعنة، واللات والعزى، وكل ندّ يدعى دون الله، وكل مفتر، اللهم العنهم وأشياعهم وأتباعهم، وأولياءهم وأعوانهم، ومحبيهم لعناً كثيراً)[1].

٩ ـ تكفير بعضهم بعضاً:

لم يقتصر الأمر كما أسلفنا على تكفير سائر المخالفين لهم بل تعدى ذلك إلى تكفير بعضهم بعضا وفي ذلك يروي الكشي [ت٣٥٠هـ] أنه في سنة ١٩٠هـ اجتمع ستة عشر رجلاً في باب أبي الحسن الثاني، فقال له أحدهم ويدعى جعفر بن عيسى: (يا سيدي: نشكو إلى الله وإليك[2] ما نحن فيه من أصحابنا، فقال: وما أنتم منهم ؟ فقال جعفر: هم يزندقونا، ويكفرونا، ويتبرؤون منا، فقال: هكذا كان أصحاب علي بن الحسين، ومحمد بن علي، وأصحاب جعفر، وموسى: صلوات الله عليهم، ولقد كان أصحاب زرارة يكفرون غيرهم، وكذلك غيرهم كانوا يكفرونهم... وقال يونس: جعلت فداك إنهم يزعمون أنا زنادقة)[3].

قلت: ولا عجب أن تقف على مثل هذه عند الطائفة على وجه الخصوص وعند سائر الفرق المخالفة لمنهج أهل السنة والجماعة من أهل البدع والأهواء الذين ثبت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة أنهم مذمومون ومن المعلوم أنه كلما غلت طائفة في مفارقة أهل السنة والجماعة كانت في نفسها أعظم تفرقاً واختلافاً وأولى بالذم من غيرها، والإمامية كما يقول ابن تيمية رحمه الله

(١) من لا يحضره الفقيه ٢،٣٥٤ .

(٢) هكذا بالعطف بالواو الذي يقتضي التسوية وهو من الألفاظ الشركية.

(٣) رجال الكشي ٤٩٨ ـ ٤٩٩.

[ت٧٢٨] (أولى بمفارقة سائر طوائف الأمة فهم أبعد عن الحق، ولا سيما وهم في أنفسهم أكثر اختلافا من جميع فرق الأمة... وأما أهل الجماعة فهم أقل اختلافا في أصول دينهم من سائر الطوائف، وهم أقرب إلى كل طائفة من كل طائفة إلى ضدها، فهم الوسط في أهل الإسلام، كما أن أهل الإسلام هم الوسط في أهل الملل)[١]. وإذا علم هذا فمن يا ترى تستثنى الرافضة من استحقاق اللعن والوعيد ومن تراهم يزكون ويمجدون، إنهم طائفة من الزنادقة كالمختار بن عبيد الثقفي الهالك سنة ٦٧هـ ذلكم الكذاب ومدعي النبوة وعلم الغيب[٢]، أو نصير الطوسي الهالك سنة ٦٧٢هـ[٣] والأثير عند هولاكو التتري، أو المتهمين بالكذب والرفض من أمثال جابر الجعفي [ت١٦٧هـ][٤] وزرارة بن أعين المفرط في تشيعه[٥]، أو المجوسي الأصل الرومي الدار أبو لؤلؤة فيروز قاتل عمر بن الخطاب ﷺ وهو يصلي في المحراب[٦]، حتى إنه ليسمى عندهم (بابا شجاع الدين) ويعدون يوم مقتل عمر ﷺ من أعظم أعيادهم[٧]، ومن تأمل وقف على كثير مما سودوا به صحائف مصنفاتهم المعتمدة لديهم من الفضائع والأكاذيب التي تسلطوا بها على الطعن في الإسلام وأهله نسأل الله العافية.

(١) منهاج السنة النبوية ٣، ٤٦٨.
(٢) الملل والنحل ١٤٧، ١ـ ١٥٠، ميزان الاعتدال ٨٠، ٤ .
(٣) انظر البداية والنهاية ٢٣٤، ١٣، الأعلام ٣٠، ٧–٣١ .
(٤) ميزان الاعتدال ٣٧٩، ١ـ ٣٨٤.
(٥) الكامل الضعفاء ٢١٥، ٤، ميزان الاعتدال ٦٩، ٢–٧٠.
(٦) البداية والنهاية ١٥٤، ٧.
(٧) انظر أخبارهم في ذلك في الأنوار النعمانية ١٠٨، ١ .

الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.. أما بعد:

فإني أحمد الله على ما يسّر وأعان على إنجاز هذا البحث المتواضع على ما فيه من جهد المقل، ويحسن أن أشير في خاتمته إلى جملة من النتائج التي خلصت إليها من خلاله.

فأقول ومن الله أستمد العون والتوفيق:

- إن ظاهرة التكفير غير المنضبط بضوابط الشرع الحنيف ظهرت أول ما ظهرت في الإسلام على يد الخوارج الذين كفروا أهل القبلة بالذنوب، واستحلوا لذلك دماء المسلمين وأموالهم، ثم أعقبهم على ذلك الرافضة الذين كفروا أبا بكر وعمر وعثمان وسائر الصحابة بل كفروا سائر من خالفهم فيما أصلوه واعتقدوه ولم يستثنوا إلا النزر اليسير.
- إن أراء الباحثين والمؤرخين للفرق قد تعددت حول نشأة الخوارج والذي يترجح القول به أن أصل هذه الفرقة حدث على عهد النبي ﷺ على يد ذي الخويصرة (حرقوص بن زهير السعدي) غير أن الخوارج لم يظهروا في صورة جماعة واضحة المعالم إلا بعد حادثة التحكيم لأسباب نقموها افتراءاً على علي رضي الله عنه.
- تبين من خلال هذا البحث أن منشأ التكفير لدى الخوارج ناشئ عن تصورهم لمفهوم الإيمان حيث يرون أن الإيمان كلٌ لا يتجزأ ، وأن من ترك ركناً من أركانه فقد سلب منه كله ومن هذا المنطلق جاءت أقوالهم صارمة في حق من ارتكب كبيرة من الذنوب على الفهم الذي تصوروه، فاكفروا عثمان و علي ومعاوية وأصحاب الجمل والحكمين ومن رضي

بالتحكيم، وأوجب بعضهم البراءة من الأطفال حتى يُدعوا إلى الإسلام، وأوجب آخرون الهجرة من دار المخالفين لأنها دار كفر، كما كفر بعضهم بعضاً، وصاروا لأجل ذلك شيعاً وأحزاباً.

- تعددت الأقوال في نشأة التشيع لدى الشيعة ولدى مخالفيهم إلا أن الذي يترجح القول به هو أن التشيع مرّ بمراحل في نشأته وتطوره وأن الأقرب إلى الصواب أن المنحرف منه إنما نشأ في أواخر عهد عثمان رضي الله عنه وعلى وجه أدق بسبب ما أحدثه عبدالله بن سبأ اليهودي حيث كان أول من أظهر الطعن على الخلفاء الثلاثة، وعدّهم مغتصبين للخلافة وأول من نادى بقداسة علي رضي الله عنه، وقال بفكرة الوصاية وأول من قال بالرجعة.
- تبين أن الشيعة الحائدين عن جادة الصواب تبعاً لما أصلوه من مبادئ ولفرط جهلهم وغلوهم أتوا بما تشيب له الرؤوس من الأوابد في حق خيار الأمة وأئمتها ويكفي للوقوف على ذلك تأمل ما حشدته مصادرهم المعتمدة من النصوص الصارخة التي تلهج باللعن والتكفير والسباب والقذف والبراءة من خيرة صحابة رسول الله ﷺ ومن تبعهم، ونصوصهم في ذلك أظهر من أن تخفى وأكثر من أن تحصى.
- إن من الأنصاف أن نشير إلى أن بعض الشيعة مغبّبون عن حقيقة المذهب، ونحسب أنه متى ما ظهرت لهم حقيقة ما يدين به أئمتهم ومرجعياتهم، وتجردوا عن التبعية المفرطة والتقليد الأعمى وأعملوا عقولهم، وما تمليه الفطر السليمة فستتبين لهم حقائق الأمور وسيعودون بإذن الله إلى جادة الحق والصواب.

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الإباضية " بحث "، عبدالعزيز العبداللطيف، ط. الأولى ١٤١٢هـ.
- الإباضية بين الفرق الإسلامية، علي بن يحى يعمر، مكتبة وهبه.
- الإباضية في موكب التاريخ، علي بن يحى يعمر، مكتبة وهبه.
- أثر الخوارج في الفكر الإسلامي، عبدالتواب محمد عثمان، المحدثين للتحقيقات العلمية والنشر القاهرة.
- إحياء علوم الدين، أبو حامد الغزالي، وبذيله المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، للحافظ العراقي، دار المعرفة بيروت.
- الأخبار الطوال، الدينوري، تحقيق عبدالمنعم عامر وجمال الدين الشيال، ط. الأولى ١٩٦٠م، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، بهامشه الاستيعاب لابن عبدالبر، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، دار الفكر - بيروت.
- أصل الشيعة وأصولها، محمد الحسين آل كاشف الغطا، ط، الثالثة، ١٣٦٣هـ - ١٩٤٤م
- أصول الكافي، محمد بن يعقوب الكليني، تصحيح وتعليق، علي أكبر غفاري، دار الكتب الإسلامية، ط. الثالثة، طهران ١٣٨٨هـ.
- أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثنى عشرية عرض ونقد، د ناصر القفاري، ط. الثالثة ١٤١٨هـ - ١٩٨٨م، دار الرضا للنشر والتوزيع - الجيزة.
- الاعتقادات وتسمى (عقائد الصدوق، أو دين الإمامية) ابن بابويه القمي، ط. إيران ١٣٢٠هـ.
- الاعتقادات، المجلسي، مطبوع في حاشية الاعتقادات للصدوق.
- الأعلام، خير الدين الزركلي ط. السابعة ١٩٨٦م، دار العلم للملايين - بيروت.
- الأنوار النعمانية، نعمة الله الجزائري، مؤسسة الأعلمي، بيروت.

- أوائل المقالات في المذاهب المختارات، محمد بن محمد العكبري الملقب بالمفيد، مكتبة الداوري، إيران، قم.
- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، محمد باقر المجلسي ط. الثالثة ١٤٠٣هـ إحياء التراث العربي - بيروت.
- البداية والنهاية، ابن كثير، حققه ودقق أصوله، علي شيري، ط. الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م
- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ابن تيمية، تحقيق مجموعة من الباحثين، نشر وزارة الشؤون الإسلامية بالسعودية ١٤٢٦هـ
- تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام، الحافظ الذهبي، مكتبة القدس، القاهرة ١٣٦٧هـ
- تاريخ الإمامية وأسلافهم من الشيعة، عبدالله فياض، ط. الثانية ١٣٩٥هـ مؤسسة الأعلمي، بيروت.
- تاريخ الأمم والملوك، الطبري، ط. الأولى ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١ منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت.
- تاريخ العراق في ظل الحكم الأموي، علي حسني الخرطبولي، دار المعارف مصر ١٩٥٩م
- تفسير العياشي، محمد بن مسعود العياشي، تصحيح وتدقيق هاشم الرسولي، المكتبة العلمية، طهران.
- تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني: حقق وعلق حواشيه، عبدالوهاب عبداللطيف، ط الثانية ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- تلبيس إبليس، عبدالرحمن بن الجوزي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٨هـ
- تلخيص الشافي، محمد بن الحسن الطوسي، تعليق: حسين بحر العلوم، دار الكتب الإسلامية. ط. الثانية ١٣٩٤هـ قم.
- التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، أبو الحسن الملطي، قدمه وعلق عليه محمد زاهد الكوثري، مكتبة المثنى، بغداد ١٣٨٨هـ / ١٩٨٦ م.

- تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط الأولى، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ٢٠٠١ م.
- الحكومة الإسلامية، آية الله الخميني، دروس ألقيت في النجف تحت عنوان " ولاية الفقيه " ١٣٨٩هـ.
- الخصال، ابن بابويه القمي، تصحيح: علي أكبر الغفاري، مكتبة الصدوق، طهران ١٣٨٩هـ
- الخطط، المقريزي، ط. بولاق ١٢٧٠هـ ـ ١٨٥٣ـ مصر.
- الخوارج في العصر الأموي، د. نايف معروف، ط. ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م دار الطليعة بيروت.
- الخوارج والشيعة، فلهوزن، ترجمة عبدالرحمن بدوي، ط. النهضة المصرية، القاهرة ١٩٦٨م
- دائرة المعارف الإسلامية، مجموعة من المستشرقين، نقلها إلى العربية محمد ثابت وآخرون، ط. طهران.
- دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية، د. عرفان عبدالحميد، ط. الأولى ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م مؤسسة الرسالة بيروت.
- دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين " الخوراج والشيعة "، د. أحمد جلي ط. الثانية ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م ـ مركز الملك فيصل للبحوث الإسلامية.
- ذم الكلام وأهله، أبو إسماعيل الهروي، مصورة عن المجلد ٤٨ من الكواكب الدراري بالمكتبة الظاهرية بدمشق، مخطوطات جامعة الإمام محمد بن سعود برقم ٥٩٩٢.
- رجال الكشي " اختيار معرفة الرجال " الاختيار لمحمد بن الحسن الطوسي، والأصل لمحمد بن عمر الكشي، تصحيح وتعليق: حسن المصطفوي، ط طهران.
- الرد عل الجهمية، عثمان الدرامي قدم له وخرج أحاديثه وعلق عليه، بدر البدر، ط. الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، نشر الدار السلفية ـ الكويت.
- السنة، أبو بكر الخلال، دراسة وتحقيق د. عطية الزهراني، ط. الأولى ١٤١٠هـ

ـ ١٩٨٩ م، دار الراية ـ الرياض.

- السيرة الحلبية في سيرة الأمين والمأمون، علي بن برهان الحلبي، نشر دار المعرفة ـ بيروت ١٤٠٠هـ
- شرح جامع، محمد صالح المازنداني، المكتبة الإسلامية، طهران ١٣٨٤هـ
- الصحاح، إسماعيل الجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، ط الثانية ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م دار العلم للملايين ت بيروت.
- صحيح البخاري بشرحه فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، رقم كتبه وأبوابه محمد فؤاد عبدالباقي، قام بإخراجه وأشرف على طبعه محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية.
- صحيح مسلم بترتيب وتبويب محمد فؤاد عبدالباقي، ط. الثانية ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م ـ دار الفكر ـ بيروت.
- صحيح مسلم بشرح النووي، ط. الثانية، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م دار الفكر ـ بيروت.
- العقد الفريد، ابن عبدربه الأندلسي تحقيق: محمد سعيد العريان، دار الفكر
- العواصم من القواصم، أبو بكر بن العربي، ط الأولى. نشر وزارة الشؤون الإسلامية، السعودية.
- الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، تحقيق محمد عبدالقادر عطا ومصطفى عبدالقادر عطا، ط. الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م نشر دار الكتب العلمية.
- الفتنة الكبرى، طه حسين، جـ١ " عثمان " دار المعارف مصر ١٩٦٨م.
- الفتنة الكبرى، طه حسين، جـ٢ " علي وبنوه " دار المعارف مصر ١٩٦٩م
- فجر الإسلام، أحمد أمين، ط. العاشرة ١٩٦٩م بيروت.
- فرق الشيعة، الحسن بن موسى النوبختي، دار الأضواء، بيرو، ط. الثالثة ١٤٠٤هـ
- الفرق بين الفرق، عبدالقاهر البغدادي، ط. الرابعة، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم الظاهري، وبهامشه الملل والنحل

للشهرستاني، مكتبة السلام العالمية.

- الفصول المهمة في أصول الأئمة، محمد بن الحسن الحر العاملي، ط. الثالثة، مكتبة بصيرتي، قم.
- الفهرست، النديم، تحقيق رضا تجدد ط. الثالثة ١٩٨٨م دار المسيرة.
- الكامل في التاريخ، ابن الأثير، دار الكتاب العربي، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ بيروت.
- الكامل في الضعفاء، الجرجاني، ط. الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م. دار الكتب العلمية
- الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس المبرد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. الثالثة ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م دار الفكر العربي، القاهرة.
- لسان العرب، ابن منظور، ط. الثالثة ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م، دار صادر، بيروت.
- لسان الميزان، ابن حجر، ط. الثانية ١٣٩٠هـ ١٩٧١م منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب عبدالرحمن بن قاسم وابنه محمد تصوير عن ط. الأولى ١٣٩٨هـ.
- مرآة العقول، محمد باقر المجلسي، ط. إيران، ١٣٢٥هـ
- المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري وبذيله التلخيص للحافظ الذهبي، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب.
- مسند الإمام أحمد م بهامشه منتخب كنز العمال، فهرس الرواة محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - دار صادر.
- مسند الإمام أحمد، تحقيق عدد من الباحثين، إشراف د. عبدالله التركي، ط. الأولى ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م مؤسسة الرسالة، بيروت.
- المصنف، عبدالرزاق الصنعاني، عنى بتحقيق نصوصه، حبيب الرحمن الأعظمي، ط. الأولى ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م.
- المعالم الزلفى في بيان أحوال النشأة الأولى والأخرى، هاشم بن سليمان البحراني، ط. إيران ١٢٨٨هـ.

- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إخراج د. إبراهيم أنيس وآخرون ط. الثانية.
- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن الأشعري، عني بتصحيحه هلموت ريتر، ط. الثالثة.دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- المقالات والفرق، سعد بن عبدالله القمي، تصحيح وتعليق، محمد جواد، مطبعة حيدري، طهران ١٩٦٣م.
- الملل والنحل، محمد بن عبدالكريم الشهرستاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت
- من لا يحضره الفقيه، ابن بابويه القمي، دار صعب، دار التعارف، بيروت ١٤٠١هـ.
- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ابن تيمية، تحقيق، د. محمد رشاد سالم، ط. الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الرياض.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الحافظ الذهبي، تحقيق على البجاوي ط. الأولى ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م، دار المعرفة - بيروت.
- نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثنى عشرية، أحمد محمود صبجي، دار المعارف، مصر ١٩٦٩م.